



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر \* بسكرة \*

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

السياسة المالية في الجزائر

واقع وآفاق

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إشراف الأستاذة:

أسماء بن لمخريش

إعداد الطالبة :

حسينة قاسمي

لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيساً		
مشرفاً ومقرراً		بن لمخريش أسماء
مضوا مناقشتها		

السنة الجامعية: 2015-2016

الله أكبر  
الله أكبر  
الله أكبر

فإن أصبتُ فلا عجبٌ ولا غررٌ      وإن نقصتُ فإن الناس ما كملوا  
والكاملُ الله في ذات وفي صفة      وناقصُ الذات لم يكمل له عملٌ

# شكر و عرفان

نشكر الله ونحمده أن وفقنا لإنجاز هذا العمل،  
ونسأله مزيداً من التوفيق والنجاح بإنشاء الله.  
وأتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفان  
للأستاذة المشرفة " بن لمخربش أسماء "، التي  
أمدتني بكل ما في وسعها من أجل مساعدتي لإنجاز هذا  
العمل على أحسن وجه.  
بالإضافة إلى الأستاذة " عطية حليلة " .

# الإهداء

أحمدك اللهم حمد الشاكرين لنعمك وأسألك العون والتوفيق وأصلي وأسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والسائرين.

إلى التي حملتني وهنا على وهنا إلى من تفرح لأفراحي و تسعد لسعادتي إلى من غرست في روعي بذرة الحب و سقتني من بحر حنانها و التي ما توانت لحظة لتغمرنني بالدفء والأمل إلى من عجزت الأقلام وقواميس فكري عن وصفها

" أمي الحبيبة "

إلى من علمني معنى الحياة ، إلى من علمني دائما الوقوف ساعة الشدة

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن التعبير عما يجول في خاطري إتجاهه

إلي من أثار دربي وغرس في قلبي التحدي ، بفضلته وصلت إلى ما أنا عليه الآن مثلى الأعلى

" أبي الغالي "

إلي شعاع الأمل و شعلة الحياة و الكفاح إلى نور و بريق عيناوي الذي يلمع دائما

يمينة ، وليد ، عبد الباسط ، عبير ، مراد والكتاكتيت : أروى و إلين

" وإلى كل عائلتي "

إلى رفيقات دربي اللواتي كن بجانبني على المرة قبل الحلوة

شهرزاد ، إيمان ، إكرام ، سمية ، سميرة ، سهام

ولعائلتي الثانية عائلة المرحوم صالح نسيب خاصة أخي العزيز " نسيب حمزة "

و إلى كل الزملاء في دفعة العلوم السياسية

الخطبة

## مقدمة

### الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

تمهيد

#### المبحث الاول : ماهية السياسة المالية

المطلب الاول : مفهوم السياسة المالية

المطلب الثاني : انواع السياسة المالية

المطلب الثالث : اهداف السياسة المالية

المطلب الرابع : ادوات السياسة المالية

#### المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في اعداد السياسة المالية

المطلب الاول : العوامل السياسية

المطلب الثاني : العوامل الادارية

المطلب الثالث : النظام الإقتصادي

#### المبحث الثالث : السياسة المالية وفق منظورات ونماذج المدارس الاقتصادية

المطلب الاول : السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيك

المطلب الثاني : السياسة المالية في الفكر الكنزي

المطلب الثالث : السياسة المالية في الفكر الكنزي الجديد ( الكنزيون الجدد )

خلاصة الفصل الاول

## الفصل الثاني : السياسة المالية للجزائر واثرها على النمو الاقتصادي العام ( 2009 – 2015 )

تمهيد

### المبحث الاول : السياسة المالية المطبقة خلال ( 2009 – 2015 )

المطلب الاول : السياسة الانفاقية العامة في الجزائر

المطلب الثاني : سياسة الايرادات في الجزائر

المطلب الثالث : الموازنة العامة

### المبحث الثاني : التوازن الاقتصادي العام للجزائر وعلاقته بالسياسة المالية

المطلب الاول : التوازن المالي الداخلي ( 2009 – 2015 )

المطلب الثاني : التوازن المالي الخارجي

المطلب الثالث : التوازن النقدي ( التضخم ، سعر الصرف )

### المبحث الثالث : آفاق السياسة المالية في الجزائر في ظل قانون المالية 2016

المطلب الاول : قانون المالية لسنة 2016 إعادة رسم السياسة المالية

المطلب الثاني : الآثار المتوقعة لقانون المالية 2016

المطلب الثالث : تحديات الاقتصاد الجزائري وآفاق القضاء على التبعية البترولية

خلاصة الفصل الثاني

الخاتمة

قائمة المصادر و المراجع

مقدمة



تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، و تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي و الوحيد للتحرر من أسر التخلف.

من هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية كقضية أولى و معركة رئيسية ، ولأجل ذلك قامت بتجنيد مواردها المتاحة المادية و البشرية لتحقيق ذلك الهدف. ولذلك تباينت إستراتيجيات تلك الدول لتحقيق تنميتها الاقتصادية، بحيث مارست تجارب مختلفة ومناهج وسياسات اقتصادية متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة لتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللاحق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم.

تشكل السياسة الاقتصادية أهمية قصوى بالنسبة للدول إذ أنها تعني مجموع الاجراءات والتدابير و الآليات و البرامج و السياسات التي تتخذها السلطات العمومية رغبة منها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة على رأسها الاستقرار والنمو الاقتصادي للبلد، و تحتل كل من السياسة النقدية والمالية الأهمية القصوى من بين كل السياسات الأخرى خاصة الأخيرة ذلك أنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق التنمية الاقتصادية والجزائر مثل بقية الدول النامية تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أنها قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار تسمح به التشريعات المختلفة.

### أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع العلمية و الأكاديمية في التعرف على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والإختلالات الاقتصادية التي تعتبر عائقا أمام الدول خاصة الحالة الجزائرية و تمنعها من تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول أن تفكك تلك العلاقة التفاعلية بين كل من السياسة المالية الجيدة والنمو الاقتصادي إضافة إلى الكيفية التي يتم فيها الإعداد للسياسة المالية وأهم العوامل المؤثرة في صياغتها.



كما تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تحاول الوقوف عند أهم آليات و معايير عمل السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من ( 2009-2015 ) ومدى مساهمتها خلال نفس الفترة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

### أسباب اختيار الموضوع:

اجتمعت جملة من الأسباب والحوافز التي دفعتنا للاهتمام بهذا الموضوع و تراوحت بين أسباب ذاتية و أخرى موضوعية كانت وراء اختيارنا لموضوع " السياسة المالية والجزائر واقع آفاق " و يكمن حصرها في الآتي:

### الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع في حد ذاته كون السياسة المالية تشكل أحد أهم الأدوات المحركة للنشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية إضافة إلى أنها أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الرئيسية و الأساسية ذات الدور الهام في توجيه النشاط الاقتصادي.
- الاهتمام الأكاديمي بواقع و آفاق السياسة المالية الجزائرية.

### الأسباب الذاتية:

الطبيعة الحيوية للموضوع نفسه والجدل الذي ترافق واختياري للموضوع خاصة في الفترة التي تعيشها الجزائر أمام تراجع عائداتها من الجباية البترولية نظرا لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة والجدل حول قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها التنموية و الاجتماعية وسط هذا التراجع ، هذا ما عكسته المناقشات الحادة عشية مناقشة قانون المالية لسنة 2016 من جهة ثانية.

وبالتالي كان أحد أهم الدوافع للوقوف عند مبررات الجدل و إخضاع فرضيات الموضوع للاختبار.



## أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في ما يلي:

1- محاولة التعريف بالسياسة المالية و دورها في اقتصاديات الدول.

2- محاولة التعرف على أهم وسائل وأدوات السياسة المالية.

3- الوقوف عند الإجراءات والسياسات المالية التي انتهجتها الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال

الفترة الممتدة (2009-2015).

4- الوقوف على واقع هذه السياسات وآفاقها بناء على ما تم تحقيقه في نفس الفترة محاولين في جانب

آخر من هذه الدراسة الوقوف على أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية الجزائرية وذلك في

ضوء المؤشرات و المستجدات الحالية خاصة منها قانون المالية الجديد لسنة 2016.

## الدراسات السابقة :

بالرجوع إلى أدبيات الدراسة في موضوع السياسة المالية بشكل عام والجزائرية تحديدا فنجدها كثيرة ولكن

غلب على جلها التحليل الاقتصادي ومنها نذكر كتاب للسيد عطية عبد الواحد الموسوم "بدور السياسة

المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية" والذي تحدث فيه بشيء من الإسهاب والتحليل عن دور السياسة المالية

في تحقيق التنمية الاقتصادية ,كتاب آخر للأستاذ حامد عبد المجيد دراز الموسوم ب" السياسات المالية"، أما

بخصوص الدراسات التي تناولت موضوع السياسة المالية الجزائرية فهي قليلة جدا اقتصر على بعض

رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه كما غلب عليها هي الأخرى التحليل الاقتصادي للموضوع ومنها نذكر

1- دراوسي مسعود ، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-

2004 " ، أطروحة دكتوراه عالج فيها الدكتور درواسي أثر الإنفاق والاقتطاع العام على التوازن الاقتصادي

العام و أثر السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

### الحدود الزمنية :

نظرا لاتساع الموضوع وصعوبة معالجته توجب علينا أن نحصره في إطار زمني محدد من سنة 2009 والى غاية 2015 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر إتباع سياسات مالية واقتصادية متفاوتة وهو مامن شأنه أن يخدم أهداف الدراسة ويسهل الوقوف على صحة أو خطأ افتراضاتها .

### إشكالية الدراسة:

إن دراسة موضوع "السياسة المالية في الجزائر واقع و آفاق" تعني محاولة فهم و تتبع أهم الآليات و الأسس التي تقوم عليها السياسة المالية في الجزائر وارتباطها بالتنمية الاقتصادية و بناءا عليه فإشكالية الدراسة تكمن في تساؤل أساسي مؤداه :

- ما مدى مساهمة السياسة المالية في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في فترة الممتدة ما بين (2009-2015)؟

### التساؤلات الفرعية :

وللاجابة على هذه الاشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهي السياسة المالية ؟

2- ماهي ادوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

3- ماهي السياسات المالية المطبقة في الجزائر خلال (2009 - 2015) ؟

4- الى أي مدى استطاعت السياسة المالية الجزائرية من تنفيذ الخطط التنموية بالكفاءة والفعالية

المطلوبة ؟

الفرضيات :

1- تعتبر الساسة المالية اهم اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

2- تشكل التبعية ازاء المؤثرات الخارجية ( سعر النفط و سعر الصرف ) عائقا امام تحقيق التوازنات المالية الداخلية و الخارجية .

3- كلما حافظت الجزائر على التوازن المالي كلما ساهم ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي .

### المقاربة المنهجية :

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات فقد استعملنا المناهج التالية :

المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفا أو كما ، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

كما تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة الذي يهتم بدراسة الظواهر والحالات الفردية والثنائية والجماعية والمجتمعية ويركز على تشخيصها من خلال المعلومات التي جمعها وتتبع مصادرها في الحصول على الحقائق المسببه للحالة ويصل الى نتائج ومعالجات من خلال دراسته المتكاملة.

بالإضافة إلى المنهج الإحصائي وهو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات واعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها .

### صعوبات الدراسة :

إن أكبر صعوبة واجهتها تكمن في طبيعة الموضوع حيث أنه موضوع اقتصادي بحت ، لذلك واجهنا صعوبة في توجيهه إلى المجال السياسي ، بالإضافة إلى قلة المراجع التي تدرس هذا الموضوع من الجانب السياسي لاسيما الحالة الجزائرية .

### التصميم الهيكلي للدراسة :

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها فصلين ثم نتائج الدراسة ، حيث جاء الفصل الاول تحت عنوان الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة حيث تطرقنا من خلاله في المبحث الاول الى مفهوم السياسة المالية ، انواع السياسة المالية ، اهداف السياسة المالية وادوات السياسة المالية ، اما المبحث الثاني جاء بعنوان العوامل المؤثرة في اعداد السياسة المالية وقد تضمن العوامل السياسية والعوامل الادارية ، وبالنسبة للمبحث الثالث فقد جاء بعنوان السياسة المالية وفق منظورات ونماذج المدارس الاقتصادية وتضمن السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيك ،السياسة المالية في الفكر الكنزى والسياسة المالية في الفكر الكنزى الجديد ( الكنزىون الجدد ).

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي العام (2009-2015) ، فقد إحتوى على ثلاث مباحث ، عنوان المبحث الأول السياسة المالية المطبقة خلال (2009-2015) وقد تضمن السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر ، سياسة الإيرادات في الجزائر و الموازنة العامة ، أما المبحث الثاني التوازن الاقتصادي العام للجزائر وعلاقته بالسياسة المالية فقد تضمن التوازن المالي الداخلي (2009 - 2015) ، التوازن المالي الخارجي ، التوازن النقدي ( التضخم ) ، والمبحث الأخير جاء بعنوان آفاق السياسة المالية للجزائر في ظل قانون المالية الجديد 2016 ، وقد تضمن ثلاث مطالب وهي كالتالي : قانون المالية لسنة 2016 إعادة رسم السياسة المالية ، الآثار المتوقعة لقانون المالية 2016 وأخيرا تحديات الاقتصاد الجزائري وآفاق القضاء على التبعية البترولية.

# الفصل الأول

## تمهيد

للسياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة ثانية ، ومن جهة أخرى جعلها إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وبناء على كل هذا ارتأينا أن نقسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كما يلي :

## المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

## المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في إعداد السياسة المالية

## المبحث الثالث : السياسة المالية وفق منظور ونماذج المدارس الاقتصادية



## المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الاخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية وسيتم في هذا المبحث في التركيز على جوانب السياسة المالية في أربعة مطالب وهي : مفهوم السياسة المالية ، أنواع السياسة المالية ، أهداف السياسة المالية ، ومن ثم التطرق إلى أدواتها .

## المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية إنما يتم ذلك وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيقها والتي تختلف من دولة الى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي وحسب درجة تطورها الاقتصادي وعلى هذا فإن الفكر الاقتصادي يزخر بعدة تعريفات للسياسة المالية نذكر منها :

## الفرع الأول : تعريف السياسة المالية لغة

السياسة المالية مشتقة من كلمة فرنسية - FISC - وتعني بيت المال أو الخزانة ، وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة ، كما هو الحال في اللغة الانجليزية أين يجمع بين الإيراد الحكومي والنفقات وسياسات الدين<sup>1</sup> ، كما أن لفظ السياسة في اللغة العربية قد يستخدم ليعني برنامج العمل في مجال معين ، فنقول السياسة الإسكانية أو السياسة المالية أو السياسة الإنمائية ، وهكذا حيث أن التفرقة الموجودة في اللغة الانجليزية POLICYET POLITICE ليس لها مقابل في اللغة العربية ،

<sup>1</sup> محمد حلمي الطوابي ، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة ، دراسة مقارنة ، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2007 ، ص 8.

لفظ POLITIQUE في اللغة الفرنسية ذات مدلول شامل يعادل مفهومها لفظ السياسة في اللغة العربية إلا

إذا أردف في اللغة العربية أو الفرنسية بصفة تدل على المعنى المراد.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : تعريف السياسة المالية اصطلاحا

إن للسياسة المالية تعاريف متعددة ومتنوعة ، فهي تختلف حسب وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين

ويمكننا أن ندرج منها ما يلي :

فحسب دومينيك سلفادور السياسة المالية هي : " مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة التضخم، بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس آثار تخفيض الضرائب والعكس".<sup>2</sup>

أما محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام فيعرفانها على أنها: " مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".<sup>3</sup>

كما تعرف السياسة المالية بأنها عبارة عن : " مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية ، من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة

<sup>1</sup> سيلام حمزة ، ولد بزيو فاتح ، " فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر ( 2000-2014 ) - " ، ماستر ، ( قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، جامعة اوكلية محند اولحاج - البويرة - ) ، 2013-2014 ، ص 03.

<sup>2</sup> Dominik salvadore , eugene diulio : principes d'économie. (cours et problèmes ; séries schaum). MG.graw.Hill. paris.1984 ,p96

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، عمان : دار الميسرة ، 2007 ، ص 212 .

البطالة والتضخم بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس آثار تخفيض الضرائب والعكس".<sup>1</sup>

وبالنسبة لمحمد حلمي الطوابي فعرفها بأنها : " السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة ، وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف ، أو هي استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنات العامة في تنمية واستقرار الاقتصاد".<sup>2</sup>

أما نجم الدين حسين صوفي عبد القادر فقد عرفها بأنها : " برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لأحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع".<sup>3</sup>

أما وحيد مهدي عامر فعرف السياسة المالية بأنها : " تلك الإجراءات التي تهدف إلى تغيير مستوى هيكل كل من الانفاق العام والإيرادات العامة أو كليهما".<sup>4</sup>

انطلاقا مما سبق تبين لنا تعدد وتنوع المفاهيم المقدمة للسياسة المالية وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية ( من الحياد إلى التدخل ) ومن جهة ثانية لتعدد الكتاب الذين تناولوا هذا المفهوم بحسب منطلقاتهم الفكرية وتكوناتهم ومع ذلك أمكننا القول:

1 بيبي يوسف ، " اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 - 2010 " ، ماجستير ، (قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ) ، 2011 - 2012 ، ص 120 .

<sup>2</sup> محمد حلمي الطوابي ، مرجع سابق ، ص 8.

<sup>3</sup> نجم الدين حسين صوفي عبد القادر ، السياسة المالية وادواتها في الاقتصاد الاسلامي ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2015 ، ص 28.

<sup>4</sup> وحيد مهدي عامر ، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي ( النظرية والتطبيق ) ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2010 ، ص 20.

1- أغلب التعاريف المقدمة لمفهوم السياسة المالية تؤكد على أنها " الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة التي تهدف إلى زيادة الرفاهية العامة " .

2- أنها السياسة التي تعكس توجهات الدولة نحو استخدام الإيرادات والإنفاق للتأثير على النشاط الاقتصادي.

### التعريف الاجرائي :

استنادا إلى ما تقدم أيضا أمكننا القول أن تعدد التعاريف تعكس تطور دور الدولة ومهامها ووظائفها في الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي وبما يتلائم مع مستوى التطور لكل بلد وفلسفته الاقتصادية ومبادئ التنظيم المالي والهيئات التابعة للدولة .

وعليه يمكننا تقديم تعريف شامل للسياسة المالية : " أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد " .

### المطلب الثاني : أنواع السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية إلى نوعين هما : السياسة المالية التوسعية التي تعني التوسع في النفقات العامة والتسريع في سداد جزء من القروض العامة وأيضا تخفيض الإيرادات الضريبية ، أما النوع الثاني فهي السياسة المالية الانكماشية والتي تقتضي بزيادة الإيرادات الضريبية و التوسع في إصدار القروض وأيضا الحد من الائتمان المصرفي .

1- السياسة المالية التوسعية :

وهي الحالة التي إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل ، وتقوم الدولة بالتوسع في النفقات أو التسريع في سداد جزء من القروض العامة أو خفض الإيرادات الضريبية لزيادة الطلب الكلي ، ومع زيادة الطلب الكلي يرتفع مستوى الدخل و التوظيف أي تكون السياسة المالية التوسعية من خلال الطرق التالية :

أ - التوسع في النفقات العامة : وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمائية وعلى المشروعات العامة ، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الاطفال ...إلخ . وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس ، الحليب ، خدمة الصحة ...إلخ ، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة .<sup>1</sup>

ب - التسريع في سداد جزء من القروض العامة\* : حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الإستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام ، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الإحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي .

ت - تخفيض الإيرادات الضريبية : والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع ، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي

<sup>1</sup> سالكي سعاد ، " دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي - " المايجستير ، ( كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ) ، 2010-2011 ، ص 14 .  
\* يشار إلى أن الجزائر لجأت إلى هذه الطريقة بعد قرار رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وقف الاقتراض نهائيا عام 2005 ، وتسديد ديونها مسبقا مع المؤسسات والنوادي المالية بسبب العوائد الكبيرة للنفط والغاز وارتفاع احتياطي البلد من النقد الأجنبي إلى أكثر من 68 مليار دولار .

الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية ، ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب .

## 2- السياسة المالية الانكماشية :

وهي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أعلى من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل ، فتقوم الدولة أما زيادة في الإيرادات الضريبية أو التوسع في إصدار القروض العامة أو الحد من الائتمان المصرفي وهي كالتالي :

### أ - زيادة الإيرادات الضريبية :

ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي ، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد ، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا نفع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية .

### ب - التوسع في إصدار القروض العامة\* :

ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور ، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياراً أو اجبارياً .

### ث - الحد من الائتمان المصرفي :

ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة ، رفع نسبة الاحتياطي ، سعر إعادة الخصم . وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة ، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار<sup>1</sup> .

\* التوسع في إصدار القروض العامة وهو الإجراء الذي قامت به الجزائر مؤخراً عبر بيع سندات محلية بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية وتراجع إيرادات الطاقة التي تشكل أكثر من 70% من الميزانية .

<sup>1</sup> سالكي سعاد ، مرجع سابق ، ص 15.

## المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف باعتبارها أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية ومن بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها : تحقيق التنمية الاقتصادية ، تحقيق التوازن المالي ، تحقيق التوازن الاقتصادي ، تحقيق التوازن الاجتماعي و تحقيق التوازن العام :

## 1- تحقيق التنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي يقصد به " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ".<sup>1</sup>

أما التنمية الاقتصادية فيقصد بها : " العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي ، والتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه ".<sup>2</sup>

والتنمية عنصر أساسي للنمو إلا أنه لا يكفي وحده لضمان تحقيقها لأن النمو يعبر عنه بالزيادة الإجمالية في إنتاج السلع والخدمات بمعدلات أسرع من السكان ( تغيير حجم الاقتصاد ) بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل وأيضا التغيرات في هيكله.<sup>3</sup>

إن أهمية المبالغ المعدة للإستعمال في موازنة الدولة وتعدد أوجه إنفاقها وكذا تنوع طرق اقتصادها كل ذلك أدى إلى جعلها أداة في خدمة التنمية الاقتصادية ففيما يخص النفقات يتوجب على الدولة أن تجعل استعمالها منتجا ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أي أن تساهم النفقات التي تجربها الدولة في إعادة تكوين الدخل الوطني ورأس المال المقتطع .

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية ، الاسكندرية: قسم الاقتصاد بجامعة الاسكندرية ، 2000 ، ص 51.

<sup>2</sup> مدحت محمد العقاد ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1980 ، ص 83.

<sup>3</sup> حمزة سيلام ، ولد بزويو فاتح ، مرجع سابق ، ص 6.

أما فيما يخص الإيرادات يجب أن تتأكد الدولة من إنتاجيتها ، بمعنى أن تتكون من الدخل والثروة اللذين غدتهما النفقات .<sup>1</sup>

### 2- تحقيق التوازن المالي:

ويقصد ضرورة أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة و الغزارة، ويلتزم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية و الاقتصاد و ما إلى ذلك ، و أيضا لاستخدام قروض لأغراض إنتاجية و هكذا.

### 3- تحقيق التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى الحجم الإنتاج الأمثل، و هذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص و العام و الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كما وجب على الحكومة الامتناع عن التدخل المباشر و تقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الضرائب إذ دعت الحاجة لذلك و التوازن هنا يعني استقلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.<sup>2</sup>

### 4- تحقيق التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، نظرية الاقتصادية، ( د . م . ن ) : الدار الجامعية، 2000 ، ص426، 427.



بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد ، و يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب للعدالة.<sup>1</sup>

#### 5- تحقيق التوازن العام :

أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي ( نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة لنفقات الحكومة ) و بين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة و تستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها الضرائب و الإعانات و المشاركة مع الأفراد في تكوين الإعانات و غيرها.<sup>2</sup>

#### المطلب الرابع : أدوات السياسة المالية

تستطيع الحكومة التأثير على اقتصادها الوطني وإدارته باستخدام السياسة النقدية\* والتي تعتبر معدل الفائدة والخصم ومعدل الاحتياطي أدواتها فإنها أيضاً تستخدم أدوات السياسة المالية المتمثلة أساساً في الإيرادات العامة والنفقات اللذين يمثلان محور الموازنة العامة للدولة وعليه ينبغي الوقوف عندهما بشيء من التفصيل للتعرف على هذه الأدوات .

1 هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010 ، ص 23.

2 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 428.

\* السياسة النقدية : تعرف السياسة النقدية بأنها العملية التي من خلالها تستطيع السلطة النقدية في أي بلد أن تسيطر على المعروض من النقود، وغالباً ما تستهدف معدل التضخم أو أسعار الفائدة لضمان استقرار الأسعار، والثقة العامة في العملة، والتي تهدف إلى المساهمة في النمو الاقتصادي، وخفض حجم البطالة، والحفاظ على أسعار الصرف التي يمكن التنبؤ بها مع العملات الأخرى.

الفرع الأول : الإيرادات العامة

إن إتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أدى إلى إتساع وازدياد حجم النفقات العامة ، ومن ثم إتساع نطاق الإيرادات العامة لتتمكن من تغطية هذه النفقات ، حيث ترتب على ذلك تطور هيكل الإيرادات العامة الأمر الذي تجلت آثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات ، حيث أصبحت الإيرادات العامة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

❖ تعريف الإيرادات العامة :

تعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة .<sup>1</sup>

كما يمكن أن نعرف الإيرادات العامة للدولة على أنها : " المبالغ النقدية التي أذنت السلطة التشريعية بتحصيلها من قبل السلطة التنفيذية خلال السنة المالية لمواجهة النفقات العمومية للدولة" .<sup>2</sup>

❖ أنواع الإيرادات العامة :

● إيرادات أملاك الدولة : حيث يشكل هذا القسم من الإيرادات منبعا هاما ومصدرا مستمرا يستطيع توفير

أموال شبه مضمونة ، وتنقسم الإيرادات العامة بدورها حسب مختصين في المالية إلى :<sup>3</sup>

● أملاك الدولة العامة أو ما يسمى ب ( الدومين العام ) :

يقصد بالدومين العام مجموع الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة ، وتكون هذه الملكية مملوكة للدولة أما ملكية عامة أو ملكية خاصة .

<sup>1</sup> \_\_\_\_\_ ابو منصف ، مدخل للتنظيم الاداري و المالية العامة ، الجزائر : دار المحمدية للنشر والتوزيع ، ( د . س . ن ) ، ص 95.

<sup>2</sup> محفوظ برحمانى ، المالية العامة فى التشريع الضريبي ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2015 ، ص 63 .

<sup>3</sup> سالكي سعاد ، مرجع سابق ، ص 22.

1. أملاك الدولة الخاصة أو ما يسمى ب ( الدومين الخاص ) :

أما الدومين الخاص فهي تؤدي وظيفة مالية ، أي تولد إيرادات وفيرة للدولة تفوق بكثير ما ينفق عن هذه الأملاك وهو ثلاثة أنواع : الدومين العقاري ، الدومين الصناعي والتجاري والدومين المالي<sup>1</sup>.

• الإيرادات الضريبية

1- الضرائب :

✓ تعريف الضريبة :

لقد تعددت واختلفت التعريفات التي أوردها الكتاب في شأن الضريبة إلا أنها تشترك وتتفق على الخصائص العامة للضريبة ، ويمكن تعريف الضريبة بأنها:

- هي عبارة عن فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية ، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.<sup>2</sup>

- أما " جاستون جيز " فقد عرف الضريبة هي اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بشكل إجباري ونهائي وبدون مقابل وذلك من أجل تغطية الأعباء العامة .<sup>3</sup>

✓ خصائص الضريبة :

- الصفة النقدية للضريبة أي أنها تكون في صورة نقدية .
- توفرها على عنصر الإجبار : أي أن الدولة تفرضها جبرا و إلزاما بشكل نهائي وبدون مقابل .

<sup>1</sup> محفوظ برحمانى ، مرجع سابق ، ص 67، 79 .

<sup>2</sup> طارق الحاج ، المالية العامة ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 25.

<sup>3</sup> ميثم صاحب عجام ، علي محمد مسعود ، المالية العامة بين النظرية والتطبيق ، عمان : دار البداية ، 2014 ، ص

- هدفها تحقيق نفع عام وليس نفع خاص للذين يؤدونها<sup>1</sup>.

✓ قواعد الضريبة :

يقصد بالقواعد العامة التي تحكم الضريبة مجموعة القواعد التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها ومراعاتها عند تقرير الضريبة وتتمثل هذه القواعد في:

• قاعدة المساواة والعدالة :

يتركز مفهوم هذه القاعدة على التزام الدولة بمراعاة تحقيق مبدأى العدالة و المساواة في توزيع الأعباء عند فرضها للضرائب على المكلفين بها.

• قاعدة اليقين :

أي أن الضريبة يجب أن تفرض على أساس يتضمن اليقين و التأكد أي أن تكون محددة وواضحة ودقيقة .

• قاعدة الملائمة في الدفع :

وتعني ملائمة الضريبة عند دفعها لظروف دافعها ، خاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته .

• قاعدة الاقتصاد في النفقات :

أي أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل و أيسر الطرق والتي من شأنها تخفيض تكاليف تحصيل الضرائب أقل قدر ممكن ، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المملون وما يدخل الخزينة أدنى حد ممكن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> طارق الحاج ، مرجع سابق ، ص 26.

<sup>2</sup> ميثم صاحب عجام ، علي محمد مسعود ، مرجع سابق ، ص 137 .

## ✓ أنواع الضريبة :

يقسمها كثير من مختصي المالية العامة إلى قسمين :

## 1- الضرائب المباشرة :

وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل مثل الضريبة على الدخل ، ونظرا لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منهما معا ، وقد يكون العمل تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة وكل مصدر من هذه المصادر يدر دخلا يطلق عليها الدخل النوعي أو الفرعي .

## 1- الضرائب غير المباشرة :

وهي الضرائب التي لا تقل أهمية عن ما سبقها وتسمى بضرائب الإنفاق ، نظرا لإخضاع النظم الضريبية الدخل لضرائب فإنها كذلك أخضعت الإنفاق للضرائب ، وتفرض هذه الأخيرة على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة وعليه فإنها تفرض وتشمل جميع الضرائب على بيع السلع و الخدمات .<sup>1</sup>

## 2- الرسم :

## ✓ تعريف الرسم :

تعتبر الرسوم من أقدم مصادر الإيرادات العامة للدولة وكانت حصيلتها تفوق بكثير حصيلة الضرائب بل أن أهميتها تأتي مباشرة بعد إيرادات الدولة من الدومين ( أملاك الدولة ) ، وهي المقابل الذي تحصل عليه

<sup>1</sup> حمدي احمد الغاني ، اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق ، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي و الاقتصادي ، مصر : دار المصرية اللبنانية ، 1992 ، ص 244.

الدولة من الأفراد مقابل خدمات قامت بتأديتها لهم.<sup>1</sup>

تعرف على أنها : " مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة مقابل خدمة معينة تقدمها إليهم ".<sup>2</sup>

### ✓ خصائص الرسم:

- الصفة النقدية للرسم : الرسم مبلغ نقدي يدفعه الفرد لدولة مقابل حصوله على خدمة خاصة من نشاط إحدى إدارات أو مرافق الدولة .
- عنصر الإلزام في الرسم : يدفع الرسم جبرا من قبل الافراد ، مقابل الحصول على الخدمة الخاصة التي يلقاها أي منهم من جانب إحدى الإدارات أو المرافق العامة .
- عنصر المقابل في دفع الرسم : يدفع الفرد الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها من جانب الدولة أو إحدى الهيئات العامة.<sup>3</sup>

### 3- القرض العام :

#### ✓ تعريف القرض العام :

كلما زادت نفقات الدولة عن إيراداتها فقد تلجأ إلى الإقتراض لسد العجز بميزانيتها ، فالقرض هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقرضين لفترة محددة أو غير محددة وتستعين بحصيلته في تغطية بعض أنواع النفقات.<sup>4</sup>

#### ✓ خصائص القرض العام :

للقرض العام مجموعة من الخصائص تتمثل في :

<sup>1</sup> زهير احمد قدورة ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته ، عمان : دار وائل ، 2012 ، ص 88 .  
<sup>2</sup> يوسف شباط ، المالية العامة والتشريع المالي ، دمشق : جامعة دمشق ، 2009 ، ص 484 .  
<sup>3</sup> زهير احمد قدورة ، مرجع سابق ، ص 88 ، 89 .  
<sup>4</sup> حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي ، مبادئ المالية العامة ، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 258 .

- أن يتم إبرام القرض بصورة اختيارية ، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه ، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه .
- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع أن تدفع القروض بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي .
- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعا لشرط الاتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة .
- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع<sup>1</sup>.

### ✓ أنواع القروض :

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي :

#### أ. القروض العامة من حيث حرية المكنتب فيها :

1- قروض إختيارية : وهي القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة و الخاصة الوطنية طواعية .

2- قروض إجبارية : وهي تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبريا ، علما أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط .

#### ب. القروض من حيث فترة السداد :

1- قروض قصيرة الأجل : وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة .

2- قروض متوسطة الأجل : تتراوح مدتها من 3 الى 10 سنوات .

<sup>1</sup> درواسي مسعود ، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004 " ، اطروحة دكتوراه ، (قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ) ، 2005 - 2006 ، ص 192.

**3- قروض طويلة :** هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة

السوق ، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال ، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز

الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية .

**ج. القروض من حيث مصدرها :**

**1- القروض الداخلية :** وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية ، بمعنى آخر هي

القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم

الدولة هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية ، كما يؤثر على سعر الصرف ولا

على ميزان المدفوعات وإذ ما يؤدي فقط إلى إعادة توزيع الدخل .

**2- القروض الخارجية :** وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها

من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق

النقد الدولي أو البنك العالمي<sup>1</sup>.

**4- الإعانات المالية الخارجية :**

تعد الإعانات الخارجية أحد مصادر الإيرادات العامة للدولة ، وتكون إما في شكل نقدي حيث يستخدم

غالبا في تغطية العملة المحلية ، وفي تمويل الخطط التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي وأما في شكل عيني

وتتمثل في التقديم المباشر للسلع كالحبوب ، الحليب المجفف والأسلحة الدفاعية من طرف الدول الغنية إلى

الدول الفقيرة ، كما تكون الإعانات مشروطة ( حيث تكون مرتبطة غالبا بشروط سياسية ، عسكرية

...كدخول الدولة في تحالف مع الذي يقدم لها الإعانات أو أن تتبنى سياسته... ) ، أو غير مشروطة (

وتكون عادة لأسباب إنسانية ، لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون...).

<sup>1</sup> مسعود دراوسي ، مرجع سابق ، ص 193 ، 194.



## ❖ الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة :

إن الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها للتدخل في النشاط الاقتصادي لذلك يستوجب التعرف على آثارها الاقتصادية دون غيرها من الإيرادات الأخرى:

## 1- الأثر على الإستهلاك والإنتاج :

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنه إنخفاض في الإستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة ، ونجد نفس الحالة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى إنخفاض في الإستهلاك ، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج ( عدم تأثر الإنتاج ) .

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة يسمح للدولة بتوجيه كل من الإستهلاك والإنتاج تبعا لإحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني ، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الإستهلاك و حجم الإنتاج<sup>1</sup>.

## 2- الأثر على الإيدار والإستثمار :

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الإيدار ، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الإيدار أيضا وتقليل إستعداد الأفراد على الإستثمار في الحاليتين .

إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الإيدار أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الإيدار الإختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم

<sup>1</sup> سالكي سعاد ، مرجع سابق ، ص 31 ، 32.

في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة ، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الإستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى إرتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات ، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الإدخار ، كما أن الأموال المودعة في البنوك إذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الإثنين : زيادة الإستثمار المباشر أو الإكتناز .

### 3- الأثر على إعادة توزيع الدخل :

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة ( مع التحكم في ظاهرة التهرب ) ، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية ، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : النفقات العامة

أدى تطور الدولة إلى تطور مفهوم النفقة العامة فقد كانت النفقة العامة في الإطار التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة ( الأمن ، الدفاع ، الأشغال العامة ) تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تؤدي إلى حرمان الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي ولكن مع تطور وتوسع دور الدولة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيمة 1929\*

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 33.

\* أزمة الكساد العظيمة 1929 : أو الكساد الكبير أو ما يعرف بـ The Great Depression هو أسوأ كارثة اقتصادية عالمية عرفها التاريخ، وقد حدث خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، وشكل أصعب وأطول فترة من البطالة والفقر تمر بها الدول الصناعية على رأسها الولايات المتحدة التي كانت اسواقها مكان الانطلاق وتكون هي أول ضحايا الأزمة، وتم التأريخ لها بانهيار بورصة نيويورك في حي المال أو وول ستريت يوم 24 أكتوبر/تشرين الأول عام 1929 الذي أطلق عليه "الخميس الأسود" وتبعه "الثلاثاء الأسود" يوم 29 أكتوبر/تشرين الأول من نفس السنة، وحدث ذلك بسبب طرح 13 مليون سهما للبيع لكنها لم تجد مشترين لتنفق قيمتها وكانت أمريكا قد بدأت بإزدهار إقتصادي في العشرينات ثم ركود ثم الإنهيار الكبير عام 1929م، ومن ثم عودة عام 1932م.

أخذت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي لمواجهة الأزمات الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى تطور النفقات العامة وذلك تحت تأثير الإعتبارات التالية :

- 1- تعدد أغراض النفقات العامة فلم تعد تلك الأغراض مقتصرة على تمويل وظائف الدولة بل أصبحت إحدى أدوات الإقتصادية والإجتماعية .
- 2- أصبحت تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي .

#### ❖ تعريف النفقات العامة :

عرف أغلب كتاب المالية العامة النفقة العامة على أنها : " مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام

بقصد تحقيق نفع عام " .

#### \* خصائص النفقات العامة :

- الصفة النقدية للنفقة العامة : إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا ، أي أنها تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك إستبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية " منح جزء من من أملاك الدولة " أو تقديم مزايا معنوية .

- النفقة العامة يقوم بها شخص عام :أو يمكن القول صدور النفقة عن هيئة عامة أي أن النفقة العامة تقوم بها جهة عامة .

- النفقة العامة يقصد بها تحقق نفع عام : ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة أساسا إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ، وبالتالي لا تعتبر نفقات عامة تلك النفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زهير احمد قدورة ، مرجع سابق ، ص 21.

❖ تقسيمات النفقات العامة :

✓ تقسيم النفقات من حيث الأغراض المباشرة لها : وتنقسم النفقات العامة وفقا للأغراض المباشرة لها

إلى :

1- النفقات الإدارية :

هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات على نفقات الإدارة العامة و الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي .

2- النفقات الإجتماعية :

هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الإجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الإجتماعي للمواطنين ، وهذا عن طريق أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة " إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل ، منح إعانات البطالين... " .

3- النفقات الإقتصادية :

يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض إقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الإستثمارية ، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة ، كما تشمل هذه النفقات كل ما ينفق على الخدمات الأساسية كالنقل ، المواصلات ، محطات توليد الطاقة ، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف الإعانات الإقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.<sup>1</sup>

4- النفقات المالية :

<sup>1</sup> سيلا م حمزة ، ولد بزويو فاتح ، مرجع سابق ، ص 13 ، 14.

تتضمن النفقات المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام و الأوراق والسندات المالية الأخرى .

### 5- النفقات العسكرية :

تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة وإستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور و نفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب وشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة .

✓ **تقسيم النفقات حسب طبيعتها :** وتنقسم النفقات العامة وفقا لطبيعتها إلى :

#### 1- النفقات الحقيقية :

هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، وكذلك كالمرتبات وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية أو الحديثة والنفقات الاستثمارية الرأسمالية فالنفقات العامة هنا تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل للإنفاق وتخلق نتيجة لذلك بند جديد في الإقتصاد الوطني يتمثل في زيادته .

#### 2- النفقات التحويلية :

وهي النفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات حيث إنها تمثل تحويلا للموارد " جزء من الدخل الوطني " عن طريق الدولة من بعض الفئات الإجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل وذلك عن طريق إستخدامها بإنفاقها لصالحها بشكل إعانات أو خدمات .<sup>1</sup>

ويمكن تصنيف النفقات التحويلية إلى ثلاثة أصناف :

أ. **نفقات تحويلية إجتماعية :**

<sup>1</sup> سيلام حمزة ، ولد بزوي فاتح ، مرجع سابق ، ص 14.

وتوجه لحماية القدرة الشرائية للأفراد ورفع مستواهم المعيشي وللحماية الاجتماعية لبعض الفئات " الطفولة ، الشيخوخة ، البطالة... إلخ " .

ب. **نفقات تحويلية إقتصادية** : وتشمل الإعانات المخصصة للمؤسسات أو لدعم المنتجات " إعانات تحقيق التوازن ، إعانات التجهيز ، إعانات التجارة الخارجية... إلخ " .

ت. **نفقات تحويلية مالية** : وتخصص لتسديد الفوائد الناجمة عن القروض وكذلك الإلتزامات المترتبة على الدول من تعويضات .

✓ **تقسيم النفقات حسب دوريتها** : وتنقسم النفقات العامة وفقا لدورتها إلى :

### 1- النفقات العادية :

ويطلق عليها أيضا النفقات العامة الجارية ، إرتباطا بأنها تتحقق عادة ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة وغالبا ما تكون سنوية ، ومن أمثلتها مرتبات العاملين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة ، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية .

### 2- النفقات غير العادية :

والتي يطلق عليها بالنفقات غير الجارية والتي تتمثل بالنفقات الإستثنائية ، أي لا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة " لا يتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية " <sup>1</sup>.

### 3- النفقات الوطنية والنفقات المحلية :

أ. **النفقات الوطنية** : هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الإتحادية أو المركزية القيام بها .

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 15.

ب. النفقات المحلية : هي التي تقوم بها الجماعات المحلية في الولايات و البلديات .<sup>1</sup>

### ❖ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :

يترتب على النفقات العامة آثار اقتصادية متعددة الجوانب : تمتد بشكل أساسي إلى إنتاج الدخل القومي وتوزيعه وإستهلاكه وعلى مستوى الأسعار .

#### 1- الآثار على الإنتاج :

من آثار الإنفاق العام على الانتاج أمكننا أن نميز بين آثار تتحقق في المدى القصير وأخرى تتحقق في المدى الطويل ، ففي المدى القصير ترتبط آثار الإنفاق العام بتحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه ، وفيما يتعلق بالمدى الطويل تختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعاً لطبيعة هذا الإنفاق .<sup>2</sup>

#### 2- الآثار على الإستهلاك :

هناك عدة جوانب من خلالها النفقات العامة على الإستهلاك: في حالة شراء الحكومة سلع إستهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا إنه يزيد الإستهلاك الوطني وعندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات وكل هذه النفقات تزيد في الإستهلاك الوطني .<sup>3</sup>

#### 3- الآثار على الإدخار :

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي ، يسري ابو العلاء ، المالية العامة ، عناية : دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2003 ، ص 39 .

<sup>3</sup> سعدية غالم ، منال غطاس ، " السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر - 2001 - 2013 - ماستر ( جامعة اوكلو محند اولحاج - البويرة - ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ) ، 2014-2015 ، ص 30 .

إن زيادة الإستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى إنخفاض الإدخار مما ينعكس سلبا على الإستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج ، تكون نفس النتائج عندما يزيد الإستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : الموازنة العامة

بعد التطرق إلى الإيرادات العامة والنفقات عن طرق مفهومهما وخصائصهما ، يبقى لدينا الأداة الثالثة للسياسة المالية وهي الموازنة العامة ، وسوف نحاول في هذا الفرع التطرق إلى تعريف الموازنة العامة ، ثم معرفة القواعد التي تقوم عليها ثم التطرق إلى تقسيماتها .

#### ❖ تعريف الموازنة العامة ( البرنامج المالي ) :

ويمكن هنا تعريف الميزانية العامة بأنها : " بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية فالميزانية أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية للحكومة .<sup>2</sup>

كما يمكن أن تعتبر الميزانية العامة للدولة بأنها برنامج مالي لسنة مالية قادمة تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية.<sup>3</sup>

#### ❖ قواعد الموازنة العامة :

تخضع الميزانية في مرحلة تحضيرها وإعدادها إلى مجموعة من القواعد وتتمثل فيما يلي :

#### • مبدأ السنوية :

<sup>1</sup> سعيدة غالم ، منال غطاس ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

<sup>2</sup> محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنة العامة ، عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2008 ، ص 08 .

<sup>3</sup> المرجع نفسه ، نفس الصفحة .



تعني بهذا المبدأ أو القاعدة أن الفترة المخصصة لتنفيذ الإيرادات والنفقات العامة المفتوحة في الميزانية محددة بمدى زمني هو في الغالب سنة واحدة .

• مبدأ وحدة الميزانية :

إن هذا المبدأ يحتم إثبات نفقات الدولة وواردها في صك واحد وعلى هذا الأساس فمهما تعدد مصادر الواردات ومهما تتباين مصادر الإنفاق فلا يكون للدولة الواحدة سوى ميزانية واحدة.<sup>1</sup>

• مبدأ عمومية الميزانية العامة :

أي وجوب إحتواء الميزانية العامة على جميع الواردات مهما كانت أشكالها ومنصرفاتها، دون إجراء أي تخصيص بينهما ، ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما : قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص الإعتمادات .

• مبدأ توازن الميزانية : لمبدأ توازن الميزانية مفهومان :

1- المفهوم التقليدي :

حيث كان علماء المالية التقليديون يرون أن قاعدة توازن الميزانية تقضي بتوازن النفقات العامة مع مجموعة الإيرادات العامة العادية الناتجة عن الضرائب وأملاك الدولة دون زيادة أو نقصان .

2- المفهوم الحديث :

يتجسد في آراء الفكر المالي المعاصر الذي لم يستبعد فكرة التوازن وكل ما هنالك هو أنه يميل إلى أن يستبدل فكرة التوازن المالي بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الإقتصادي العام " أي الإهتمام بالتوازن

<sup>1</sup> فوزي عطوي ، المالية العامة ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003 ، ص 334.

الإقتصادي و الإجتماعي بدلا من الإهتمام بالتوازن المحاسبي " ، حتى و لو أدى هذا الى حدوث عجز مؤقت في الميزانية و يعرف هذا الإتجاه بنظرية العجز المنتظم .<sup>1</sup>

❖ تقسيمات الميزانية العامة :

1- التقسيم الوظيفي :

يقصد بالتقسيم الوظيفي تصنيف جميع النفقات العامة التي تم تبويبها في مجموعات متجانسة بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من وظائف الدولة حسب الجهة الحكومية التي تقوم بها ، فالمعيار المتبع في هذا التقسيم هو الوظيفة أو الخدمة التي ينفق المال من أجلها .

2- التقسيم الإداري :

يتخذ هذا النوع من التقسيمات الجهة الحكومية معيارا لتصنيف و تبويب مختلف النفقات و الإيرادات العامة " الوزارة ، المصالح ، الهيئات ، الادارات " وبالتالي فإنه يعتبر في الواقع إنعكاسا للخريطة التنظيمية أو الهيكل الإداري للدولة ، ولا تكاد دولة واحدة في العالم لا تستخدم التقسيم الإداري في ميزانيتها العامة .

1- ميزانية الأداء " البرامج أو الانجاز " :

تتلخص فكرة ميزانية الأداء في إعادة تقسيم جانب النفقات العامة للميزانية ، بحيث تظهر ما تنجزه الدولة من أعمال مثلا بناء مستشفى جامعي ، بناء مدرج وليس ما تشتريه الدولة من سلع وخدمات وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية وبين المخرجات التي تحقق هذا الإنفاق .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي زغود ، المالية العامة ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 97.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 325.

## المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في إعداد السياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والإقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عدة عوامل تؤثر في إعداد السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر بالعكس لذلك يجب مراعاة هذه الآثار المتنوعة ، و تتمثل هذه العوامل في العوامل السياسية ، العوامل الإدارية وأيضاً عامل النظام الإقتصادي .

وسنحاول في هذا المبحث إبراز مدى تأثير هذه العوامل على السياسة المالية :

## المطلب الأول : العوامل السياسية

كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها و في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الإجتماعية والإقتصادية التي أسندت لها.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه و قرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، و يمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقاط ثلاث :

1- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية<sup>1</sup>

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة

<sup>1</sup> مسعود دراوسي ، مرجع سابق ، ص 64 ، 65.

عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه و خير دليل سلطة البرلمان و اختصاصه المالي و قدرة وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات و إيرادات الدولة ، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات ، و من أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

## 2- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية :

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنات السياسية نجد ان الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرًا هامًا للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات كيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي ان الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية و الإعانات<sup>1</sup>.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة و محل النفقات العامة، و من هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية و ما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، و يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا

<sup>1</sup> سمية زويش ، "السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-2000/2014" ، ماستر ، (قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البويرة) ، 2014-2015، ص28.

مرتبط بظهور الحملات العسكرية\* هذا من جهة، و من جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض و نفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب ، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية.

وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة .

### 3- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية :

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات و صرف النفقات، و من هذا يظهر جلياً التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل ، ما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان ، فقد ظهرت الموازنة أحياناً كعامل لدعم البرلمان و أحياناً أخرى عامل لاندثاره.<sup>1</sup>

\* خاصة في الفترات السابقة مثل الحرب الأمريكية على العراق التي دامت حوالي 08 سنوات ، والتي خسرت خلالها الولايات المتحدة 4474 قتيلا و 33 ألف جريح حسب الأرقام الرسمية وأنفقت حوالي تريليون دولار، مما دفع بالشعب الأمريكي إلى معارضة استمرار الحرب لأنها تؤثر على خزينة الدولة .

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 29 .

## المطلب الثاني : العوامل ادارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها، و من أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث ان الجهاز الإداري الكفاء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

\* تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي :

## 1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية :

تؤثر العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثيرا مزدوجا ، حيث تأثر من جهة على البنيات الإدارية ومن جهة أخرى تأثر على السياسة الإدارية ويمكن أن نلمس ذلك على النحو التالي:

✓ تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية :<sup>1</sup>

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الإستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

<sup>1</sup> مسعود درواسي ، مرجع سابق ، ص 66.

✓ تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية :

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجد في المناطق التي تتعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.<sup>1</sup>

✓ تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية :

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

• تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية :

نجد على الساحة الإدارية ان أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيماً لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقياً إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 67،68.

من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

• تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية :

ان تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد. مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية.

ونخلص في الأخير أنه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث ان كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص69.



## المطلب الثالث : النظام الإقتصادي

هناك علاقة تأثير وتؤثر بين السياسة المالية والإقتصاد ، لذلك ينبغي أن تتسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله ، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الإقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الإقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل إضمحلال دورها.

لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية :

أولاً: السياسة المالية في النظام الرأسمالي<sup>1</sup>

كان النظام الرأسمالي في بداية نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصر الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن وجهة أخرى نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية

<sup>1</sup> سمية زويش ، مرجع سابق ، ص32.

للضريبة أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية .

ومما سبق يمكن القول أن التغيير في النظام الضريبي تعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لإزدهار الإستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

أخيرا وبصفة عامة نستنتج أن الضريبة تتحل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة .

### ثانيا :السياسة المالية في النظام الاشتراكي

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الاشتراكية، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوفق دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى نقابات حادة يعصف بالتوازن الاقتصادي<sup>1</sup>.

أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الموائمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية ( البشرية ) ، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 33.

لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي :

1- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا.

2- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا.

3- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات.

في الواقع أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، بل يمكن القول أن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، وقد بدأ يغير من هذه النظرة نظرا للفشل والإفلاس اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الإنهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزءا من آلية النظام الاقتصادي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 33،34.

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإن هـ تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

### ثالثا: أثر درجة النمو الاقتصادي

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

#### 1- السياسة المالية في الدول المتقدمة :

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات.

نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أنّ الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 34.

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاماً على الحكومة أن تكيّف مستوى إنفاقها وتجنبه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافياً لحدوث تضخم نقدي.

بين كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي، وقد ركّز لحل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وبعد كينزيين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضاً لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإنّ زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل<sup>1</sup>.

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالاً أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 35.

سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

## 2- السياسة المالية في الدول النامية :

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي:

تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والامية....الخ.

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد.

كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان.

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل إهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع إقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي. ولإشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكنزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة، ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد، ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفرض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم إستجابة اقتصادياتها كثيراً لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلاً .<sup>1</sup>

إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات ومستويات الاستهلاك

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 36.

بين الأفراد . زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاء الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية ، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث : السياسة المالية وفق منظورات ونماذج المدارس الاقتصادية

بعد التعرف على ماهية السياسة المالية والعوامل المؤثرة في إعداد السياسة المالية ، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى السياسة المالية وفق منظورات و نماذج المدارس الاقتصادية ، وذلك للتحقق من الجدل المثار حول اختلاف وجهات نظر المدارس الاقتصادية فيما بينها قصد تحديد دور الدولة من جهة و السياسة المالية من جهة أخرى ، بهدف إثراء موضوع البحث بمختلف التطورات للسياسة المالية في الدولة خاصة التطور الاقتصادي الذي يعرفه العالم ، ومن ثمة تطورت إستخدامات الدولة لصلاحياتها ومن بينها السياسة المالية ومن أهم المدارس التي سنتناولها هي الكلاسيكية والكنيزية والكنزية الجديدة :

#### المطلب الأول : السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيك

عندما نقرأ لأفكار إقتصاديي المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل و الفرد مارشال وننظر في آرائهم حول السياسة المالية نجدهم يؤمنون بميل الإدخار والإستثمار ( I . S ) إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل ، ويرون بأن موارد المجتمع الانساني الطبيعية والفنية سوف تشغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي على وجه الإطلاق .

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 37.



والتأمل في فكر المدرستين حسب الإستقراء التاريخي للطرح الفكري للمدرستين نجد أن المدرستين قد تبنت المبادئ التالية : فيما يخص السياسة الاقتصادية وذلك وفق الإكراهات والإجتهادية لكل مدرسة ففي البداية تبنت المدرسة الكلاسيكية مبدأ تحديد أوجه الإنفاق العام فنزولا على قانون " ساي " \* للأسواق المعروف بالعبارة الشهيرة " العرض يخلق الطلب " .

فلسفة الكلاسيك في هذه المرحلة ترمي إلى البحث عن النهاية السعيدة للفرد والمجتمع ، وذلك بتوفير الإمكانيات لإزدهار القطاع الخاص وذلك بالحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، لأن أي تدخل من طرف الدولة في النشاط الاقتصادي سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الإقتصاد الوطني ، إلا أن الفكر الكلاسيكي سرعان ما أدرك أن هنالك حاجات عامة التي من الضروري أن تتدخل الدولة فيها فأوجد الحيز الفكري إلى ما يسمى في الفقه الإقتصادي بالأرامل الأربعة وهي الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة ، إلا أن هذا التحديد لأوجه الإنفاق العام لا يضمن تحقيق أكثر رفاهية إقتصادية للمجتمع ومن ثم قاعدة ثانية للسياسة المالية تنص هذه الأخيرة أن يكون تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حيادي وهو ما يسمى بمبدأ حيادي الدولة<sup>1</sup> ، ومعنى هذا المبدأ أن لا يتأثر القطاع الخاص بالقرارات التي تتخذها الدولة في الشؤون الإقتصادية فإذا ما أنفقت الدولة إنفاقا أو فرضت ضريبة او تحصيل اي نوع من الايرادات العامة واثرت هذه الاجراءات على النشاط الاقتصادي للخواص كان هذا التدخل غير حيادي .

\* قانون ساي للأسواق (قانون المنافذ) : إن قانون ساي في الأسواق إنما يعتبر قلب الاقتصاد الكلاسيكي. وقانون ساي ينسب إلى الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي، ويقضي القانون بأن (العرض يخلق الطلب الخاص به) أي (Supply Creates its own Demand) ويقضي بأن العرض بوجه عام إنما يكوّن الطلب بوجه عام والقانون يتضمن أن كل إضافة في العرض إنما هي أيضًا إضافة للطلب، وبالتالي لا يمكن أن يوجد فائض انتاج طالما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به. وعلى هذا فإن كل القيم المنتجة وهي تتحول إلى دخول للمنتجين يتم إنفاقها في الحال بواسطتهم أي تتحول في الحال إلى طلب حقيقي، سواء على سلع الاستهلاك أو على أدوات الاستثمار.

<sup>1</sup> GILBERT ABRAHAM-FROIS , ECONOMIC POLITIQUE , ÉCONOMICA , 7EME ÉDITION , 2000, P 142 , 143.

ومن أجل تحقيق هذا المبدأ نجد الكلاسيك يصرون على ضرورة مراعاة الأساس الثالث للسياسة المالية ألا وهو مبدأ توازن الميزانية ويقصدون بذلك تحقيق المساواة التامة بين جانبي الإنفاق الكلي والإيراد الكلي بميزانية الدولة السنوية هذا من أجل أن يضمن الإقتصاديون مبدأ الحياد المالي ، ويتم هذا الأخير بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه للأرامل الأربعة\* التي سبق تحديدها ، ثم تغطية هذه النفقات بتقدير دقيق لإيرادات الدومين ، فإذا لم تكفي أكمل الفارق عن طريق الضرائب بحيث لا يزيد جانب الإيرادات العامة ولا ينقص عن جانب النفقات العامة ، كما إعتقد الكلاسيك أن توازن الميزانية سنوي يمكن أن يضمن تحقيق قاعدة الحياد المالي بإعتبار أن تدخل الدولة وفقا لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحصيل الأموال من مجموعة من الأفراد في المجتمع في صورة إيرادات عامة وتحويلها عن جانب النفقات العامة ، كما إعتقد الكلاسيك أن توازن الميزانية سنوي يمكن أن يضمن تحقيق قاعدة الحياد المالي بإعتبار أن تدخل الدولة وفقا لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحصيل الأموال من مجموعة من الأفراد في المجتمع في صورة إيرادات عامة وتحويلها إلى مجموعة أخرى من أفراد نفس المجتمع في صورة إنفاق عام ، وقد يقتررب هذا التحليل من الصواب إذا إفترضنا أن كافة بنود الميزانية العامة مدفوعات تحويلية وأن السلوك الإقتصادي للمجموعتين واحد بمعنى أن عائدات الإستهلاك والإدخار واحدة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : السياسة المالية في الفكر الكنزي

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة إنتقادات مست أسسه وركائزه ، نتيجة تعاقب الأزمات عليه ، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ولقد كان كينز من أوائل الإقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة

\* الأرامل الأربعة : وهي تتجسد في الدفاع ، الأمن الداخلي ، العدالة والمرافع العامة .

<sup>1</sup> سيلام حمزة ، ولد بزويو فاتح ، مرجع سابق ، ص 7-9.

على نوع من الإستقرار الإقتصادي<sup>1</sup> ، بالتالي الإنتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظرا لتظافر عدة عوامل ، ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

### 1- الأزمات الإقتصادية :

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن و ما أملته على السياسة المالية من دور محدود و قاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية و الاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية وبالأخص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات ( 1929 - 1933 ) ونتجت عنه آثار شديدة هزت جميع الدول التي كانت تأخذ بالمذهب الحر ، وتبين أن نشاط الفرد ليس قادرا لوحده على تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي حيث بدأت هنا الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.<sup>2</sup>

### 2- التطور السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي :

لقد كان للتطور الذي عرفته المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد وتضخم ميزانيات الحكومة ، إما بسبب الحروب الكبيرة وإما بإنتشار الروح الديمقراطية ونفسي المبادئ الإشتراكية ومطالبة الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي ، وذلك لرفع المستوى المعيشي.<sup>3</sup>

### 3- الثورة الكينزية :

والمتمثلة في أفكار الإنجليزي الشهير " جون منيارد كينز " و ذلك في كتابه " النظرية العامة للتوظيف

<sup>1</sup> LEVINE CHARS AND RUBIN JRENE , FISCAL STRESS AND PUBLIC POLICY SAG PUBLICATION , BEVERLY HELIS , LONDON , 1980 , P 13.

<sup>2</sup> غالم سعدية ، غطاس منال ، مرجع سابق ، ص 13.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ، ص 13، 14.

والفائدة والنقود الذي أصدره عام 1936،<sup>1</sup> الذي قدم فيه إنتقاد كبير لقانون " ساي " للأسواق ينص على أن العرض يخلق طلبا مكافئا له أي كل ما يعرض يباع ، وأوضح بأن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة ، كما أوضح " كينز " في كتابه بأنه يمكن حدوث التوازن الإقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل ، كما أثبت خرافة اليد الخفية والتي مفادها أن الإقتصاد يتوازن بفعل اليد الخفية والتي مفادها أن سعي الفرد لتحقيق غاياته الشخصية يسعى دون قصد لتحقيق مصلحة المجتمع ، وهذا ما جعل أفكار الكلاسيكيين في التلاشي بسبب أزمة 1929 ، وتبين عدم تحقق التوازن الإقتصادي آليا ، وقصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي ، الأمر الذي جعل من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أمرا ضروريا أعطت كل هذه التغيرات معنى للسياسة المالية وخرجت بها من حيادها ، وقد كان هذا التطور في مفهوم السياسة المالية نتيجة مباشرة لتبني الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مسؤولية مقاومة الكساد ومحاربهه ، وبالتالي إتسعت مجالات الدولة بالإضافة إلى الوظائف التي كانت تقوم بها .<sup>2</sup>

كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتطورها وأهم ملامح المالية العامة :<sup>3</sup>

- إنتقاد الحياض المالي للدولة : وأصبح مطلوبا وضروريا تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق الإستقرار وضمان إستمرار التنمية .
- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لموازنة الدولة وإستخدام أسلوب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الإقتصادي .

<sup>1</sup> حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2007 ، ص 211.

<sup>2</sup> غالم سعدية ، غطاس منال ، مرجع سابق ، ص 14.

<sup>3</sup> عوف محمود الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ( دراسة تحليلية مقارنة ) ، الاسكندرية : مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997 ، ص 156.

وقد كان لهذه العوامل تأثير كبير على تطور السياسة المالية وخروجها من فكر الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الإقتصادية ، ظهرت سياستان : السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية المعوضة ، وطبقت هاتين السياستان في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس روزفلت على التوالي ، تم تطبيق السياسة المالية المحضرة ما بين 1933 - 1937 ، ثم تطبيق السياسة المالية المعوضة من 1937 ، وسنقوم بعرض مختصر للسياستين :

### 1- السياسة المالية المحضرية :

يسمى البعض سياسة سقي المضخة ، ومضمون هذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة ، وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع ، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة ، والهدف من هذه النفقات إعطاء دفع للإقتصاد القومي حتى يمكنه النهوض والإعتماد على نفسه وعلى إمكانياته . وهي سياسة علاج مؤقت ولا يمكنها أن تكون سياسة طويلة الأجل .

### 2- السياسة المالية المعوضة :

وقد جاءت هذه السياسة المالية عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرية في مسايرة التغيرات والتقلبات التي تحدث في الإقتصاد القومي ، سواء كانت إنكماشية أو تضخمية . ففي حالة الإنكماش فإنها تقوم بالتوسع في الإنفاق العام وبضغط الضرائب ، إما في حالة التضخم تقوم بضغط الإنفاق العام ورفع الضرائب ، ويتم تطبيق هذه السياسة المالية التعويضية إستنادا لتحليل كينز ، فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازي<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> هاشم مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الاسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة) ، ( د . م . ن ) : دار الفكر الجامعي ، 2006 ، ص 57.

ويلاحظ أن السياسة المالية المحضرة لا تكون إلا بغرض علاج الخلل المؤقت أو الطارئ ، وهي تقتصر على الحالة الإنكماشية فقط ، وتعمل على ضخ المبالغ من المال من أجل إنعاش الإقتصاد، في حين تستخدم السياسة المالية التعويضية في المرحلة الإنكماشية والتضخمية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : السياسة المالية في الفكر الكينزي الجديد ( الكينزيون الجدد )

ونقصد بالكينزيون الجدد الإمتداد الطبيعي للفكر الكينزي ومن أهم نماذجه :

#### 1- نموذج هانس HANSEN في السياسة المالية :

تكلفت مدرسة هانس في الأربعينات لإخراج نموذج التدخلية للدولة للإقتصادي كينز أين نجد هانس يستخدم معادلة الدخل القومي لشرح نظرية كينز موضحا محددات التوازن المستقر للإقتصاد الوطني مقارنة في ذلك نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل حتى يتسنى لنا تحليل النشاط الإقتصادي ورسم السياسات الإقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف في المجتمع<sup>2</sup>، وعليه فإن هانس قد هاجم الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية فإنتهقد مبدأ الحياد المالي و أكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي كما رفض مبدأ توازن الميزانية رفضا مطلقا محددًا بذلك حرية تامة للدولة في رسم السياسات المالية حتى إستخدام أسلوب التمويل بالعجز وفقا لمتطلبات النشاط الإقتصادي فمثلا يرى هانس أنه عندما تظهر بوادر الكساد كما هو موجود عموما في الدولة المتقدمة كثيفة الإنتاج ، فإن على الدولة أن تسارع بإستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر بها على مكونات الطلب الفعال وهو ما يعمل على تخفيضه وقد سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينيات وقد أفاض زملاء هانس وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية تحت أسماء المالية

<sup>1</sup> أريا الله محمد ، " السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر - " ماجستير، (قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ) ، 2010 - 2011 ، ص 12،13.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب ، 2000 ، ص 40 .

التعويضية والمالية الوظيفية ، إلا أنه من اليسير أن نلاحظ أن كل المبادئ التي صيغت كأساس للسياسة المالية<sup>1</sup>.

## 2 - نموذج وانتروب s.weintroub في السياسة المالية :

ولما إتضح أن الكيفية التي حاول بها هانسن إسقاط نظرية كينز على أرض الواقع غير صالحة في زمان غير زمانها وإتضح هذا جليا عن طريق الأحداث المتعاقبة في إقتصاديات الدول المتقدمة من خلال التناقضات الظاهرة في السياسة المالية التي جاء بها نموذج هانسن الأمر الذي دعا الكثير من مفكري إقتصاد الدول المتخلفة إلى التراجع عن الفكر الكينزي من حيث تطبيقاته في نموذج هانسن خاصة عند إفتراض هانسن ثبات الأسعار حتى الوصول إلى العمالة الكاملة و كذا تركيزه المطلق على الطلب الفعال و نسيانه الكلي إلى ميكانيزمات العرض مما جعل المحذور يقع في الدول التي طبقت نموذج هانسن سواء كانت متقدمة أو نامية حيث إنتشرت البطالة وزادت دائرة التضخم إتساعا خلالها و هو ما مهد لظهور نموذج وانتروب.

نجد نموذج وانتروب قد ركز على تجميع متدنيات العرض بكافة الصناعات و القطاعات الإنتاجية الخاصة والعامة و تعديلها كي تتناسب مع متغيرات حجم العمالة من جهة و متغيرات إجمالي الإيرادات المتوقعة للقطاعات الإنتاجية نتيجة بيع إنتاجها ، و الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية من جهة أخرى وعليه فكلما توقع رجال الأعمال زيادة المبيعات كلما كانوا على إستعداد لتوظيف حجم أكبر من العمالة ، و رغم أن وانتروب بنى أفكاره على إستبعاد القطاع العام في كل من منحني العرض الكلي و منحني الطلب الكلي ، و هذا التطويع هو أحد المجالات التي مازالت تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا من كل هذا نرى أنه لكي نتجح السياسة المالية في تحقيق أهدافها و لكي يتمكن علماء المالية العامة من تصميم السياسات المالية المثلى فلا بد أولا من إستخدام نماذج العلمية السليمة لتحليل النشاط الإقتصادي بدقة ، و تشخيص المتغيرات

<sup>1</sup> سيلام حمزة ، مرجع سابق ، ص 10 ، 11.

الرئيسية التي لها علاقة مباشرة بالمشكلة الإقتصادية ومن ثمة تصميم السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الإقتصادية المرغوبة.<sup>1</sup>

### 3- السياسة المالية وفق منظور صندوق النقد الدولي :

بصفة عامة تدور سياسة الصندوق لمؤسسة نقدية إقراضية حول وجوب الإلتزام بشروط وإتباع مجموعة السياسات التي يدعوا إليها ، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن النقدي التي يعتبرها الصندوق الركيزة الأساسية لكل إقتصاد سليم ولعل السياسات التي يدعو إليها الصندوق في مجال الإصلاح الهيكلي في عدة جوانب وهي سياسات نقدية أكثر منها مالية لضرورة الحث نتطرق إليها في عمومها ونخص بها ما يتعلق فقط بالسياسة المالية التي يدعوا إليها الصندوق :

- تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بإقتراح وسائل من شأنها زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام .
- إصلاح النظام الضريبي مع إقتراح التدابير اللازمة لتوزيع نطاق فرض الضرائب وتحسين توزيع عبئها .
- تحقيق إنضباط نظم الأجور والتوظيف في القطاع الحكومي مع تشجيع التقاعد المبكر .
- التسريع بتنفيذ مشاريع الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص .
- زيادة النفقات العامة المتعلقة بالخدمات الإجتماعية مع التخصيص التدريجي .
- رفع مستوى الكفاءة إنتاجية الإنفاق الإستثماري ونفقات الصيانة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Weintraub Classical Keynesianism , Monetrary and The Price Livel Chilton Philadephia , 1970,p7-8.

<sup>2</sup> سيلام حمزة ، ولد بزويو فاتح ، مرجع سابق ، ص 12.



## خلاصة الفصل الأول

إن المنتبع لتطور السياسة المالية منذ ظهور بواردها إلى ما وصلت إليه الآن حتى وإن تميزت بشيء من الحياد في فترة ما أو في نظام ما ، لابد أن يعترف بمدى أهميتها على المستوى الكلي ، إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب وإعادة توزيعها كأسلوب لإعادة توزيع الثروة ، ومن ثم تحقيق ما يسمى بالمساواة والعدالة ، فالسياسة المالية تشكل أحد أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية ، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة .

كما أن السياسة المالية كغيرها من السياسات تعتمد على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، تتمثل في النفقات العامة ، الإيرادات العامة والموازنة العامة ، تتدخل عبرها الدولة في النشاط الاقتصادي ، وكما تبين لنا أن هناك عوامل تؤثر على السياسة المالية من بينها عوامل سياسية ، عوامل إدارية .

كما أمكننا إستنتاج أن مفهوم السياسة المالية تختلف وفقا للمدارس الاقتصادية ، بحيث أن المدرسة الكلاسيكية كانت تميل إلى التعادل بين الإيدار والإستثمار وذلك عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل ، أما المدرسة الكينزية نادت بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أي الإنتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة ، أما بالنسبة للكينزيون الجدد فقد أكملوا ما جاءت به نظرية المدرسة الكينزية .

# الفصل الثاني

تمهيد :

السياسة المالية لأي دولة ما هي إلا البرنامج الذي تخطه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع ( عمالة كاملة ، إستقرار و نمو إقتصادي ، توازن في ميزان المدفوعات ، التوازن الإقتصادي العام ، تقليص الفجوة في الدخول بين أفراد المجتمع ... ) .

كما تعد الميزانية العامة هي المعبر الأساسي عن أهداف تلك السياسة وكذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها وتنظيمها لموارد الدولة وضمان حسن إستخدامها ويتفق ذلك مع وضع الموازنة للدولة في الجزائر تماما إذ أنها البرنامج المالي لسنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة ، وقد عكست الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة العديد من الأهداف الذي إختلف البعض منها من سنة لأخرى وظل البعض الآخر كما هو دون تغيير ، وذلك وفقا للظروف التي يمر بها الإقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة .

ولذلك سنحاول في هذا الفصل دراسة واقع السياسة المالية في الجزائر خلال مدة زمنية محددة وهي (2009-2015) ، مع تحديد الآفاق المستقبلية للسياسة المالية في الجزائر وذلك في ثلاث مباحث وهي كالتالي :

**المبحث الأول : السياسة المالية للجزائر للفترة ( 2009 - 2015 )**

**المبحث الثاني : التوازن الإقتصادي العام للجزائر وعلاقته بالسياسة المالية**

**المبحث الثالث : آفاق السياسة المالية للجزائر في ظل قانون المالية لسنة 2016**

## المبحث الأول : السياسة المالية للجزائر للفترة ( 2009 – 2015 )

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على واقع السياسة المالية في الجزائر من خلال دراسة السياسة الإنفاقية ، السياسة الإيرادية و الموازنة العامة وذلك في إطار مدة الدراسة ( 2009-2015) .

### المطلب الأول : السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر

إن النفقات العامة تعتبر من إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها من خلال فترة زمنية معينة ، وسنحاول في هذا المطلب دراسة النفقات العامة للجزائر وتحليلها :

### الفرع الأول : النفقات العامة في الجزائر

تمثل النفقات العامة المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة ، وتنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين هما : نفقات التسيير و نفقات التجهيز وهما كالتالي :

#### 1- نفقات التسيير :

✓ تعريف نفقات التسيير :

أو ميزانية التجهيز وهي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة ، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للبرامج الجارية ، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية ، أي أن مهمتها تضمن إستمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين ونفقات المعدات .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلقاسم شرفي،"السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية -دراسة حالة الجزائر 2001/2014- "ماستر،(قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2012-2013 ، ص 26.

✓ تقسيم نفقات التسيير :

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي<sup>1</sup>:

• أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات :

يشمل هذا الباب على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة

المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي :

- دين قابل للإستهلاك ( إقتراض الدولة ) .

- الدين الداخلي.

- الدين الخارجي .

- ضمانات ( من أجل القروض و التسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسة العمومية ) .

- نفقات محسومة من الإيرادات ( تعويض على منتوجات مختلفة ) .

• تخصيصات السلطة العمومية :

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها ، المجلس الشعبي الوطني ، مجلس الأمة ،

المجلس الدستوري ...إلخ ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات .

• النفقات الخاصة بوسائل المصالح :

وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم

مايلي :

- المستخدمين - مرتبات العمال .

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، العدد 28، قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية .

- المستخدمين - المنح و المعاشات .
- المستخدمين - النفقات الإجتماعية .
- معدات تسيير المصالح .
- أشغال الصيانة .
- إعانات التسيير .
- نفقات مختلفة .
- التدخلات العمومية :

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي ، الإجتماعي ، الإقتصادي وعمليات التضامن وتضم :

- النشاط الدولي ( مساهمات في الهيئات الدولية ) .
- النشاط الثقافي والتربوي ( المنح الدراسية ) .
- إعانات إقتصادية ( إعانات المصالح العمومية و الإقتصادية ) .
- النشاط الإجتماعي ( المساعدات و التضامن ) .
- إسهامات إقتصادية ( مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ...إلخ )<sup>1</sup>.

2- نفقات التجهيز :

✓ تعريف نفقات التجهيز :

إن نفقات التجهيز تمثل تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عن إزدياد الناتج الوطني الإجمالي La Production Nationale Brut و بالتالي إزدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز إسم

<sup>1</sup> مسعود دراوسي ، مرجع سابق ، ص 348-349.

ميزانية التجهيز أو ميزانية الإستثمار وتكون هذه النفقات من الإستثمارات الهيكلية الإقتصادية ، الإجتماعية و الإدارية ، والتي تعتبر إستثمارات منتجة ويضيف لهذه الإستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية ، بصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الإقتصادية للدولة ( القطاع الصناعي ، الفلاحي... إلخ ) من أجل تجهيزها بالوسائل للوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة .<sup>1</sup>

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الإقتصادية ، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع إقتصادية توزع على كافة القطاعات ، كما أن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض .<sup>2</sup>

✓ تقسيم نفقات التجهيز :

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي و تظهر في الجدول - ج - الملحق بقوانين المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 قانون رقم رقم 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة ابواب : إستثمارات منفذة من طرف الحكومة ، دعم إستثماري ، نفقات رأسمالية أخرى ، و التصنيف الذي تعتمد عليه هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير على نشاط الدولة الإستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي :

• العناوين :

وتقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين أو أبواب وهي :

<sup>1</sup> سالكي سعاد ، " دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي - " الماجستير ، ( كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ) ، 2010-2011 ، ص 167،168.

<sup>2</sup> بلقاسم شرفي ، مرجع سابق ، ص 79.

- الإستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى املاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية .
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
- نفقات أخرى برأسمال .
- القطاعات :

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات هي : الصناعة ، الفلاحة و الري ، دعم الخدمات المنتجة ، المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية ، التربية والتكوين ، المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية ، دعم الحصول على سكن ، مواضيع مختلفة ، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات .

### • الفصول و المواد :

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الإقتصادية التي تمثل هدف برنامج الإستثمار ، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع ، قطاع فرعي ، فصل ومادة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : تحليل النفقات العامة في الجزائر من ( 2009 - 2015 )

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة عن تحقيق الإستقرار الإقتصادي وما توفره من شروط صحية للتنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة ومن هنا سنحاول تحليل النفقات العامة في الجزائر من 2009 الى 2015 من خلال قانون المالية لكل سنة ومن ثم نقارن بينهم .

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، العدد 28، قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية .



## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام(2009-2015)

كان للصدمة البترولية ( 1998 – 2008 ) لصالح الدول المصدرة للنفط الأثر الإيجابي على هذه الدول والنمو الإقتصادي حيث شهدت أسعار النفط الخام معدلات إرتفاع مطردة إنتقلت من 40 دولار للبرميل سنة 1998 لتعد حاجزا تاريخيا لم يسبق الوصول إليه من قبل لبلوغ سعر البرميل إلى 147 دولار شهر جويلية 2008 إلا أن هذا الوضع سرعان ما تغير حتى نهاية 2008 بتراجع الأسعار إلى أقل من 32 دولار للبرميل نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي التي أفرزت أزمة عالمية أدت إلى تباطؤ رهيب في النشاط الإقتصادي العالمي ،هذا الأخير عرف تعاقبا مع بداية سنة 2009 مع عودة النمو الإقتصادي وتسارع وتيرة التجارة إتجهت أسعار النفط نحو الإرتفاع حيث بلغ سعر البرميل إلى 70 دولار في 2009 وإنتقل إلى 110 دولار في 2011 ليتعدى 120 دولار في سنة 2013 ، غير أنه سرعان ما عاد إلى الإنخفاض في أكتوبر 2014 إذ بلغ متوسط الإنخفاض إلى 60 % مع بداية 2015 ليصل إلى مستوى 50 دولار ، في ظل هذه التجاذبات سعى الإقتصاد الجزائري على غرار الدول المصدرة للنفط رهن صادراته من المحروقات ، حيث أدى إنخفاض أسعار النفط إلى تراجع إيراداتها نتيجة لتراجع تحصيل الجباية البترولية التي تعتبر المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العمومية مما إنعكس على سياساتها التحويلية وهذا ما سنقف عنده تحديدا خلال الفترة الزمنية الممتدة من ( 2009 – 2015 ) .

### 1- تحليل نفقات التسيير :

إن كل نفقات التسيير تدرج في الجدول - ب - في قوانين المالية لكل سنة و هي تكون كالتالي :

جدول (1) : توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ ( دج )	الدوائر الوزارية
6.077.456.000	رئاسة الجمهورية .....
1.539.769.000	مصالح الوزير الاول .....
383.621.101.000	الدفاع الوطني .....
368.743.476.000	الداخلية و الجماعات المحلية .....
29.845.570.000	الشؤون الخارجية .....
37.127.071.000	العدل .....
46.196.589.000	المالية .....
18.516.354.000	الطاقة المناجم .....
7.748.356.000	الموارد المائية .....
1.504.662.000	الصناعة وترقية الاستثمار .....
8.492.274.000	التجارة .....
14.171.900.000	الشؤون الدينية والاقواف .....
151.075.449.000	المجاهدين .....
5.284.994.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة .....
8.215.955.000	النقل .....
374.276.936.000	التربية الوطنية .....
210.881.313.000	الفلاحة والتنمية الريفية .....
5.155.451.000	الاشغال العمومية .....
178.322.829.000	الصحة والسكان واصلاح المستشفيات .....
14.327.280.000	الثقافة .....
7.795.150.000	الاتصال .....
1.585.673.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية .....
154.632.798.000	التعليم العالي والبحث العلمي .....
1.903.900.000	البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال .....
188.069.000	العلاقات مع البرلمان .....
25.937.588.000	التكوين والتعليم المهنيين .....
9.943.093.000	السكن والعمران .....
63.848.666.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .....
85.449.347.000	التضامن الوطني والاسرة والجالية الوطنية بالخارج .....
1.327.486.000	الصيد البحري والموارد الصيدية .....
18.121.872.000	الشباب والرياضة .....
<b>2.241.858.427.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>351.883.058.000</b>	<b>التكاليف المشتركة</b>
<b>2.593.741.485.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخة في 2008/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2009.

جدول (2) : توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ ( دج )	الدوائر الوزارية
7.526.016.000	رئاسة الجمهورية .....
1.799.832.000	مصالح الوزير الاول .....
421.726.569.000	الدفاع الوطني .....
387.178.344.000	الداخلية و الجماعات المحلية .....
30.408.280.000	الشؤون الخارجية .....
45.384.445.000	العدل .....
49.044.731.000	المالية .....
26.368.795.000	الطاقة المناجم .....
7.845.277.000	الموارد المائية .....
2.038.802.000	الصناعة وترقية الاستثمار .....
10.538.816.000	التجارة .....
14.497.089.000	الشؤون الدينية والاقواف .....
145.404.843.000	المجاهدين .....
5.784.069.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة .....
19.345.233.000	النقل .....
390.566.167.000	التربية الوطنية .....
115.991.244.000	الفلاحة والتنمية الريفية .....
5.547.020.000	الاشغال العمومية .....
195.011.838.000	الصحة والسكان واصلاح المستشفيات .....
21.630.130.000	الثقافة .....
7.567.720.000	الاتصال .....
1.776.342.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية .....
173.483.802.000	التعليم العالي والبحث العلمي .....
2.023.203.000	البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال .....
194.649.000	العلاقات مع البرلمان .....
28.498.036.000	التكوين والتعليم المهنيين .....
10.675.181.000	السكن والعمران .....
70.770.822.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .....
92.935.939.000	التضامن الوطني والاسرة والجالية الوطنية بالخارج .....
1.482.697.000	الصيد البحري والموارد الصيدية .....
20.304.072.000	الشباب والرياضة .....
<b>2.313.350.013.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>524.649.810.000</b>	<b>التكاليف المشتركة</b>
<b>2.837.999.823.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 2009/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2010.

جدول (3) : توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ ( دج )	الدوائر الوزارية
8.329.601.000	رئاسة الجمهورية .....
1.774.314.000	مصالح الوزير الاول .....
516.638.000.000	الدفاع الوطني .....
419.486.622.000	الداخلية و الجماعات المحلية .....
28.363.652.000	الشؤون الخارجية .....
49.815.764.000	العدل .....
58.371.770.000	المالية .....
30.416.135.000	الطاقة المناجم .....
11.111.443.000	الموارد المائية .....
939.109.000	الاستشراف والاحصائيات .....
4.135.439.000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .....
12.361.594.000	التجارة .....
16.096.937.000	الشؤون الدينية والاقواف .....
169.614.694.000	المجاهدين .....
3.266.759.000	التهيئة العمرانية والبيئة .....
28.874.103.000	النقل .....
569.317.554.000	التربية الوطنية .....
115.907.074.000	الفلاحة والتنمية الريفية .....
6.912.595.000	الاشغال العمومية .....
227.859.541.000	الصحة والسكان واصلاح المستشفيات .....
22.913.218.000	الثقافة .....
7.120.012.000	الاتصال .....
3.992.419.000	السياحة و الصناعة التقليدية .....
212.830.565.000	التعليم العالي والبحث العلمي .....
2.899.636.000	البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال .....
241.660.000	العلاقات مع البرلمان .....
38.328.953.000	التكوين والتعليم المهنيين .....
13.181.921.000	السكن والعمران .....
76.058.041.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .....
109.466.698.000	التضامن الوطني والاسرة .....
1.811.565.000	الصيد البحري والموارد الصيدية .....
28.280.209.000	الشباب والرياضة .....
<b>2.796.717.597.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>637.589.037.000</b>	<b>التكاليف المشتركة</b>
<b>3.434.306.634.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 80، المؤرخة في 2010/12/29 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2011.

جدول (4) : توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ ( دج )	الدوائر الوزارية
12.577.574.000	رئاسة الجمهورية .....
2.447.889.000	مصالح الوزير الاول .....
723.123.173.000	الدفاع الوطني .....
622.260.318.000	الداخلية و الجماعات المحلية .....
29.716.600.000	الشؤون الخارجية .....
75.487.291.000	العدل .....
104.196.257.000	المالية .....
31.783.386.000	الطاقة المناجم .....
50.291.662.000	الموارد المائية .....
961.428.000	الاستشراف والاحصائيات .....
4.395.874.000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .....
22.189.764.000	التجارة .....
29.630.963.000	الشؤون الدينية والاقواف .....
191.635.982.000	المجاهدين .....
3.407.118.000	التهيئة العمرانية والبيئة .....
28.387.232.000	النقل .....
544.383.508.000	التربية الوطنية .....
242.383.415.000	الزراعة والتنمية الريفية .....
12.343.022.000	الاشغال العمومية .....
404.945.348.000	الصحة والسكان واصلاح المستشفيات .....
19.618.095.000	الثقافة .....
10.739.311.000	الاتصال .....
4.289.735.000	السياحة و الصناعة التقليدية .....
277.173.918.000	التعليم العالي والبحث العلمي .....
3.927.269.000	البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال .....
228.806.000	العلاقات مع البرلمان .....
49.132.325.000	التكوين والتعليم المهنيين .....
18.204.576.000	السكن والعمران .....
186.100.734.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .....
165.845.327.000	التضامن الوطني والاسرة .....
2.647.204.000	الصيد البحري والموارد الصيدية .....
36.141.213.000	الشباب والرياضة .....
<b>3.910.595.317.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>697.655.158.000</b>	<b>التكاليف المشتركة</b>
<b>4.608.250.475.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 2011/12/29 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2012.

جدول (5) : توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ ( دج )	الدوائر الوزارية
9.305.494.000	رئاسة الجمهورية .....
3.363.645.000	مصالح الوزير الاول .....
825.860.800.000	وزارة الدفاع الوطني .....
566.450.318.000	وزارة الداخلية و الجماعات المحلية .....
30.383.812.000	وزارة الشؤون الخارجية .....
68.308.083.000	وزارة العدل .....
81.376.609.000	وزارة المالية .....
36.273.458.000	وزارة الطاقة المناجم .....
41.056.640.000	وزارة الموارد المائية .....
23.302.271.000	وزارة الشؤون الدينية والاوقاف .....
221.050.281.000	وزارة المجاهدين .....
2.711.530.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة .....
20.022.340.000	وزارة النقل .....
628.664.041.000	وزارة التربية الوطنية .....
215.686.294.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .....
9.923.617.000	وزارة الاشغال العمومية .....
154.122.325.000	وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة .....
21.604.452.000	وزارة الثقافة .....
23.114.603.000	وزارة التجارة .....
264.582.513.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .....
269.375.000	وزارة العلاقات مع البرلمان .....
47.635.070.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين .....
15.513.582.000	وزارة السكن والعمران .....
276.503.735.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .....
306.925.642.000	وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات .....
2.710.849.000	وزارة السياحة و الصناعة التقليدية .....
34.352.001.000	وزارة الشباب والرياضة .....
4.149.500.000	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .....
3.308.384.000	وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال .....
2.230.922.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية .....
11.813.725.000	وزارة الاتصال .....
<b>3.925.575.911.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>383.038.573.000</b>	<b>التكاليف المشتركة</b>
<b>4.335.614.484.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 2012/12/26 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2013.

جدول (6) : توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ ( دج )	الدوائر الوزارية
9.422.733.000	رئاسة الجمهورية .....
2.712.507.000	مصالح الوزير الاول .....
955.926.000.000	وزارة الدفاع الوطني .....
540.708.651.000	وزارة الداخلية و الجماعات المحلية .....
30.617.909.000	وزارة الشؤون الخارجية .....
72.365.637.000	وزارة العدل .....
87.551.455.000	وزارة المالية .....
41.050.228.000	وزارة الطاقة و المناجم .....
4.452.530.000	وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار .....
233.232.749.000	وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .....
24.260.117.000	وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف .....
241.274.980.000	وزارة المجاهدين .....
38.922.265.000	وزارة الموارد المائية .....
13.148.710.000	وزارة النقل .....
19.405.864.000	وزارة الاشغال العمومية .....
19.449.647.000	وزارة السكن و العمران و المدينة .....
2.405.141.000	وزارة التهيئة العمرانية و البيئة .....
18.630.359.000	وزارة الاتصال .....
696.810.413.000	وزارة التربية الوطنية .....
270.742.002.000	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي .....
25.233.155.000	وزارة الثقافة .....
49.491.196.000	وزارة التكوين و التعليم المهنيين .....
135.822.044.000	وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة .....
23.801.125.000	وزارة التجارة .....
277.547.000	وزارة العلاقات مع البرلمان .....
274.291.555.000	وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي .....
365.946.753.000	وزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات .....
36.791.134.000	وزارة الشباب و الرياضة .....
3.680.186.000	وزارة البريد و تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال .....
3.007.737.000	وزارة السياحة و الصناعة التقليدية .....
2.323.410.000	وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية .....
<b>4.243.755.743.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>470.696.623.000</b>	<b>التكاليف المشتركة</b>
<b>4.714.452.366.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 68، المؤرخة في 2013/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2014.



## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام(2009-2015)

جدول (7) : توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ ( دج )	الدوائر الوزارية
8.387.854.000	رئاسة الجمهورية
3.618.099.000	مصالح الوزير الاول
1.047.926.000.000	الدفاع الوطني
549.809.342.000	الداخلية و الجماعات المحلية
31.196.709.000	الشؤون الخارجية
74.707.836.000	العدل
92.615.093.000	المالية
44.010.067.000	الطاقة
5.314.058.000	الصناعة والمناجم
255.101.097.000	الفلاحة والتنمية الريفية
252.333.450.000	المجاهدين
26.500.459.000	الشؤون الدينية والاقواف
24.276.345.000	التجارة
12.549.139.000	النقل
21.144.492.000	الموارد المائية
19.930.760.000	الاشغال العمومية
22.600.480.000	السكن والعمران والمدينة
746.643.907.000	التربية الوطنية
300.333.642.000	التعليم العالي والبحث العلمي
50.803.924.000	التكوين والتعليم المهنيين
234.882.131.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
2.550.261.000	التهيئة العمرانية والبيئة
25.789.795.000	الثقافة
131.653.288.000	التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة
276.609.000	العلاقات مع البرلمان
381.972.062.000	الصحة والسكان واصلاح المستشفيات
14.158.870.000	الشباب
26.282.691.000	الرياضة
18.871.461.000	الاتصال
3.985.130.000	البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال
3.429.022.000	السياحة و الصناعة التقليدية
2.404.748.000	الصيد البحري والموارد الصيدية
<b>4.436.056.221.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
536.219.273.000	التكاليف المشتركة
<b>4.972.278.494.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 2014/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2015.



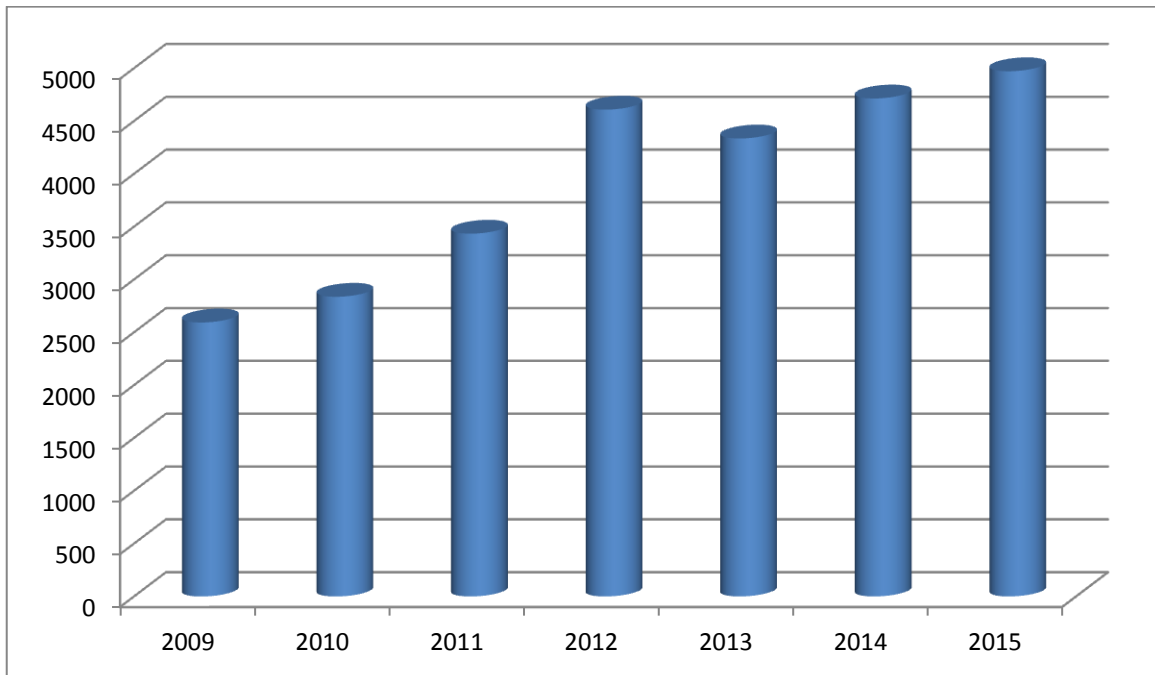
## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام (2009-2015)

الجدول رقم (08): جدول يوضح قيمة ميزانية التسيير للجزائر خلال الفترة (2009-2015)

السنوات	ميزانية التسيير (مليار دج)
2009	2593.7
2010	2837.2
2011	3434.3
2012	4608.2
2013	4335.6
2014	4714.4
2015	4972.2

المصدر : من إعداد الطالبة إعتامدا على الجداول السابقة

شكل رقم (1) : رسم بياني يوضح قيمة ميزانية التسيير لفترة (2009-2015) (مليار دج)



المصدر : من إعداد الطالبة إعتامدا على الجدول السابق

كما أشرنا إليه سابقا لإرتفاع أسعار النفط تأثير كبير على أداء المالية العامة ( السياسة المالية ) ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنمية للدفع بعملة الإقتصاد الوطني وتسريع عملية التنمية وهذا ما توضحه الأرقام أو الرسوم البيانية السابقة حيث عرفت ميزانية التسيير ( النفقات العامة ) تزايدا مستمرا طيلة الفترة الممتدة من ( 2009-2015 ) من 2593.7 مليار دينار إلى 4972.2 مليار دينار لسنة 2015 لإنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو\* وكان على رأس القطاعات التي عرفت إزيادا في نفقاتها التسييرية على التوالي : الدفاع الوطني ، الداخلية ، الشؤون الخارجية ، المالية والطاقة طيلة السنوات المدروسة ، كما يلاحظ إرتفاع أيضا التسيير لقطاعات الأشغال العمومية ، التعليم العالي ، السكن والعمران خاصة هذه الأخيرة مع تدشين الحكومة لمشاريع سكنية عملاقة حيث سجلنا إرتفاع نفقات التسيير لهذا القطاع من 9.943.093.000 مليار دينار سنة 2009 إلى 10.675.181.000 إلى 365.946.7500 سنة 2014.

### 2- تحليل نفقات التجهيز :

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فهي تدرج في الجدول - ج - في كل قانون مالية ويكون كالتالي :

\* برنامج الإنعاش الاقتصادي: هو سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة 2001-2014 من خلال ثلاث مخططات هي : المخطط الثلاثي 2001-2004 الذي يسمى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار ، ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمشاريع سابقة و المخطط الخماسي الأول 2005-2009 و يسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار ، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التموييلات الإضافية الأخرى أما المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 و يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار.

## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام (2009-2015)

جدول (9) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2009 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة .....	614.000	1.201.000
الزراعة والري .....	348.368.000	393.748.000
دعم الخدمات المنتجة .....	14.160.000	38.185.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية .....	801.776.000	725.094.000
التربية والتكوين .....	300.925.000	241.933.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية .....	211.060.000	183.824.000
دعم الحصول على سكن .....	617.975.000	230.027.000
مواضيع مختلفة .....	258.556.000	227.380.000
المخططات البلدية للتنمية .....	95.000.000	95.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار .....</b>	<b>2.648.434.000</b>	<b>2.136.392.000</b>
دعم النشاط الاقتصادي ( مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد ) .....	-	361.325.000
اعادة رسملة البنوك العمومية .....	-	50.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات .....	80.000.000	20.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة .....	60.000.000	30.000.000
<b>المجموع الفرعي لعمليات براس مال .....</b>	<b>140.000.000</b>	<b>461.325.000</b>
<b>مجموع ميزانية التجهيز .....</b>	<b>2.788.434.000</b>	<b>2.597.717.000</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخة في 2008/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2009.

## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام (2009-2015)

جدول (10) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2010 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة .....	1.006.000	655.000
الزراعة والري .....	332.400.000	335.592.000
دعم الخدمات المنتجة .....	86.879.000	44.732.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية .....	1.473.561.000	1.095.942.000
التربية والتكوين .....	310.508.000	283.462.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية .....	254.339.000	212.489.000
دعم الحصول على سكن .....	328.259.000	270.541.000
مواضيع مختلفة .....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية .....	60.000.000	60.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار .....</b>	<b>3.146.952.000</b>	<b>2.503.423.000</b>
دعم النشاط الاقتصادي ( مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد ) .....	-	397.438.000
تخصيص راسمال الصندوق الوطني للاستثمار ....	-	75.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات .....	125.000.000	17.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة .....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات براس مال .....	185.000.000	519.438.000
<b>مجموع ميزانية التجهيز .....</b>	<b>3.331.952.000</b>	<b>3.022.861.000</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 2009/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2010.

جدول (11) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2011 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة .....	116.000	772.000
الزراعة والري .....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة .....	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية .....	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين .....	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية .....	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن .....	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة .....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية .....	60.000.000	60.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار .....</b>	<b>2.415.487.500</b>	<b>2.778.926.000</b>
دعم النشاط الاقتصادي ( مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد ) .....	-	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات .....	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة .....	60.000.000	30.000.000
<b>المجموع الفرعي لعمليات براس مال .....</b>	<b>60.000.000</b>	<b>405.194.000</b>
<b>مجموع ميزانية التجهيز .....</b>	<b>2.475.487.500</b>	<b>3.184.120.000</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 80، المؤرخة في 2010/12/29 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2011.

جدول (12) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2012 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة .....	16.448.000	15.567.000
الزراعة والري .....	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة .....	6.616.870	20.329.870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية .....	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين .....	198.511.000	133.624.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية .....	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن .....	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة .....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية .....	67.000.000	67.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار .....</b>	<b>2.789.854.270</b>	<b>2.144.353.481</b>
دعم النشاط الاقتصادي ( مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد ) .....	-	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات .....	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة .....	60.000.000	60.000.000
<b>المجموع الفرعي لعمليات براس مال .....</b>	<b>60.000.000</b>	<b>676.063.100</b>
<b>مجموع ميزانية التجهيز .....</b>	<b>2.849.854.270</b>	<b>2.820.416.581</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 2011/12/29 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2012.

## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام(2009-2015)

جدول (13) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة .....	61.500	3.050.000
الزراعة والري .....	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة .....	13.741.060	22.286.060
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية .....	1.113.654.100	713.925.100
التربية والتكوين .....	169.839.000	273.134.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية .....	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على سكن .....	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة .....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية .....	40.000.000	40.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار .....</b>	<b>2.025.159.060</b>	<b>1.811.979.160</b>
دعم النشاط الاقتصادي ( مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد ) .....	-	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات .....	100.000.000	51.500.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة .....	115.000.000	75.000.000
<b>المجموع الفرعي لعمليات براس مال .....</b>	<b>215.000.000</b>	<b>732.227.500</b>
<b>مجموع ميزانية التجهيز .....</b>	<b>2.240.159.060</b>	<b>2.544.206.660</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 2012/12/26 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2013.

## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام(2009-2015)

جدول (14) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة .....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري .....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة .....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية .....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين .....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية .....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن .....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة .....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية .....	65.000.000	65.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار .....</b>	<b>2.329.317.600</b>	<b>2.050.345.900</b>
دعم النشاط الاقتصادي ( مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد ) .....	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات .....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة .....	285.000.000	160.000.000
<b>المجموع الفرعي لعمليات براس مال .....</b>	<b>415.000.000</b>	<b>891.368.310</b>
<b>مجموع ميزانية التجهيز .....</b>	<b>2.744.317.600</b>	<b>2.941.714.210</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 68، المؤرخة في 31/12/2013 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2014.



جدول (15) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة .....	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري .....	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة .....	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية .....	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين .....	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية .....	151.966.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن .....	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة .....	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية .....	100.000.000	100.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار .....</b>	<b>3.615.071.730</b>	<b>2.802.093.370</b>
دعم النشاط الاقتصادي ( مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد ) .....	-	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات .....	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة .....	364.600.000	271.800.000
<b>المجموع الفرعي لعمليات براس مال .....</b>	<b>464.600.000</b>	<b>1.083.691.200</b>
<b>مجموع ميزانية التجهيز .....</b>	<b>4.079.671.730</b>	<b>3.885.784.930</b>

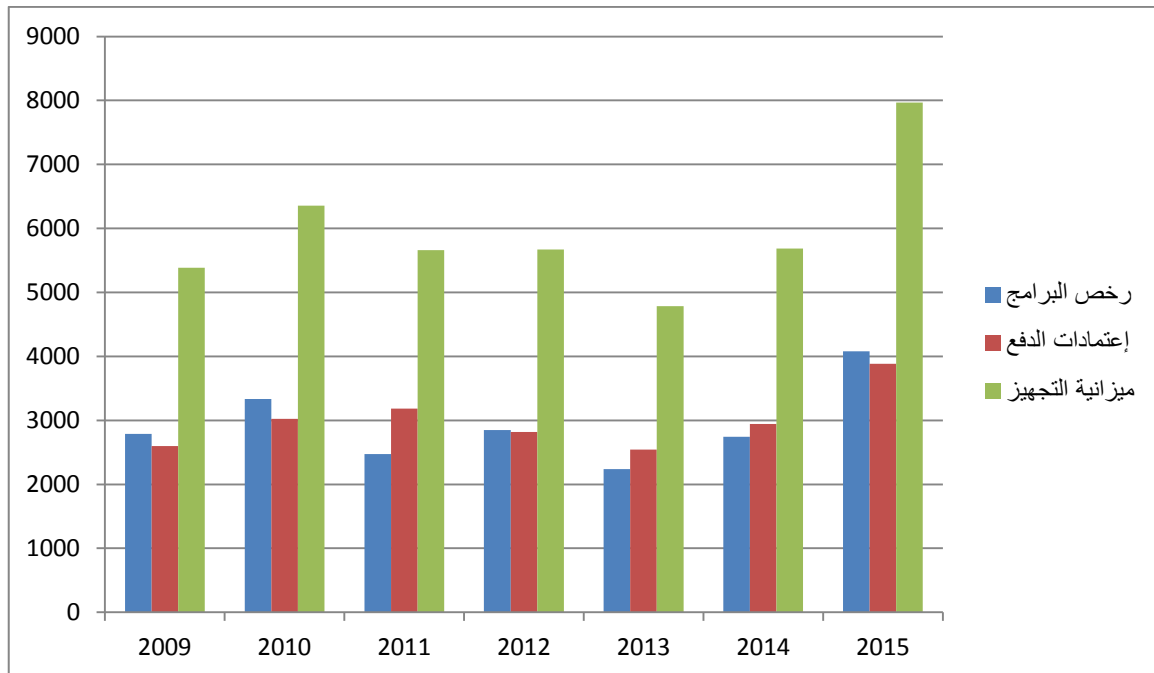
المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 2014/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2015.

الجدول رقم (16) : جدول يوضح ميزانية التجهيز خلال الفترة ( 2009-2015 ) (الآلاف د ج )

المجموع	ميزانية التجهيز		السنوات
	اعتمادات الدفع	رخص البرامج	
5386.1	2597.7	2788.4	2009
6354.7	3022.8	3331.9	2010
5659.5	3184.1	2475.4	2011
5670.2	2820.4	2849.8	2012
4784.3	2544.2	2240.1	2013
5686	2941.7	2744.3	2014
7965.3	3885.7	4079.6	2015

المصدر : من إعداد الطالبة إعتامدا على الجداول السابقة

الشكل رقم ( 02 ) : يوضح قيمة ميزانية التجهيز للجزائر خلال فترة ( 2009-2015 ) (الآلاف د ج )



المصدر : من إعداد الطالبة إعتامدا على الجداول السابقة

## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام(2009-2015)

نلاحظ من خلال الجدول السابق و الرسم البياني أن ميزانية التجهيز كانت حسب رخص البرامج وإعتمادات الدفع خلال سنوات الدراسة ( الوحدة الآلاف دج ) كالتالي :

لقد بلغت رخص البرامج في 2009 إلى (2788.4) ، أما في 2010 فقد إرتفعت لتصل إلى (333.1) ، ثم إنخفضت إلى ( 2475.4 ) سنة 2011، أما سنة 2012 لم ترتفع قيمة رخص البرامج كثيرا عن السنة التي قبلها (2011) حيث بلغت (2849.8) ، ثم في سنة 2013 إنخفضت إلى (2240.1) ، ثم إرتفعت في سنة 2014 إلى ( 2744.3 ) ، أما في سنة 2015 فلاحظنا إرتقاعا ملحوظا حيث بلغت (4079.6).

أما بالنسبة لإعتمادات الدفع فهي بلغت 2009 (2597.7) ، ثم إرتفعت سنة 2010 لتبلغ (3022.8)، ثم في 2011 إرتفعت وبلغت (3184.1) على عكس رخص البرامج التي إنخفضت ، لكن خلال السنوات الثلاث 2012 ، 2013 ، 2014 إنخفضت إعتمادات الدفع حيث كانت كالتالي : (2820.4)،(2544.2) و (2941.7) على التوالي ، أما في سنة 2015 فلاحظنا إرتقاعا ملحوظا حيث بلغت ( 3885.7 ) .

ومن هنا يمكننا ملاحظة أن ميزانية التجهيز خلال فترة الدراسة ( 2009-2015) لم تكن مستقرة أي كانت متذبذبة وذلك بسبب عدم إستقرار أسعار النفط ، حيث أن الجباية البترولية تمثل 50 % من إيرادات الجزائر .

### المطلب الثاني : سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

إن الإيرادات العامة تعتبر الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها الى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية إلى جانب عرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة .

### الفرع الأول : الإيرادات العامة في الجزائر

إن أنواع الإيرادات العامة عديدة ومتنوعة فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات ، وهناك موارد لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها ، وهناك موارد إجبارية سيادية كالضرائب ومنه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى :

#### ✓ الإيرادات الإجبارية :

وتتمثل هذه الإيرادات في مجموع الإقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل في ما يلي :

#### 1- الإيرادات الجبائية :

تتكون من مختلف الضرائب والرسوم المصنفة في الجدول - أ - من الموازنة العامة كما يلي :

#### • الضرائب المباشرة :

وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات و الأجور ... إلخ<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بلقاسم شرفي ، مرجع سابق ، ص 99.

### • حقوق التسجيل والطابع :

وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية ، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف ... إلخ .

### • الضرائب غير المباشرة :

وتتكون من الضرائب غير المباشرة على الإستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال ( كالذهب والكحول ... إلخ ) .

### • الضرائب على رقم الأعمال :

وتفرض على مجموع المواد الإستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الإستهلاك .

### • الحقوق الجمركية :

يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير و الإستيراد .

### • الجباية البترولية :

تتكون من مجموع إقتطاعين هما ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة ، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والإستغلال والنقل عبر القنوات .

### 2- الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية :

وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد إقتطاع إشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع

للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

3- الغرامات :

وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة مجلس المحاسبة... إلخ ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار ، مفتشية الجمارك .

✓ الإيرادات الاختيارية :

يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إيراديا من طرف الاشخاص مقابل إستفادتهم سلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها :

1- مداخيل أملاك الدولة :

وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات... إلخ أو إستغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومن هنا يمكن أن نميز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

• مداخيل التصفية :

وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل إتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة ، المساكن ، المتاجر... إلخ.<sup>1</sup>

• مداخيل الإستغلال :

هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص (طبيعيين أو معنويين ، الخواص أو العموميين ) ومن هذه الموارد نذكر : مداخيل إستغلال المناجم و المقالع ، مداخيل الغابات ، مداخيل إستخراج المنتجات من أملاك الدولة ، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 99-100.

المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية ، مداخل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية ، مداخل إستغلال الغابات ...إلخ .

2- التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة :

تمثل هذه المداخل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل إستعمال خدماتها ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من هذه المداخل المحصلة :

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤوله من خدمات .
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية .
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية .

3- أموال المساهمات والهدايا والهبات :

هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية <sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : تحليل الإيرادات العامة في الجزائر من ( 2009 - 2015 )

تدرج الإيرادات العامة للجزائر- أ - في كل قانون مالية لكل سنة وهنا سنحاول دراسة الإيرادات العامة المدرجة في قوانين المالية لمدة الدراسة أي من 2009 الى 2010 ومن ثم تحليله و المقارنة بينهم :

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

جدول ( 17 ) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2009

المبالغ ( بالآلاف دج )	ايرادات الميزانية
	<b>1- الموارد العادية</b>
	<b>1-1- الإيرادات الجبائية :</b>
321.800.000	201-001- حاصل الضرائب المباشرة .....
31.000.000	201-002- حاصل التسجيل و الطابع .....
417.600.000	201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الاعمال .....
208.900.000	( منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة ) .....
1.000.000	201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة .....
149.600.000	201-005- حاصل الجمارك .....
921.000.000	<b>المجموع الفرعي ( 1 )</b>
	<b>2-1- الإيرادات العادية :</b>
15.000.000	201-006- حاصل مداخيل الاملاك الوطنية .....
71.600.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية .....
-	201-008- الإيرادات النظامية .....
86.600.000	<b>المجموع الفرعي ( 2 )</b>
	<b>3-1- الإيرادات الاخرى:</b>
150.500.000	ايرادات اخرى .....
<b>150.500.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 3 )</b>
<b>1.158.100.000</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	<b>2- الجباية البترولية :</b>
1.628.500.000	201-011- الجباية البترولية .....
<b>2.780.600.000</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخة في 2008/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2009.



جدول (18) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2010

المبالغ ( بالآلاف دج )	ايرادات الميزانية
	<b>2- الموارد العادية</b>
	<b>2-1- الإيرادات الجبائية :</b>
367.800.000	201-001- حاصل الضرائب المباشرة .....
32.700.000	201-002- حاصل التسجيل و الطابع .....
496.200.000	201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الاعمال .....
259.200.000	( منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة )....
1.500.000	201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة .....
170.300.000	201-005- حاصل الجمارك .....
1.068.500.000	<b>المجموع الفرعي ( 1 )</b>
	<b>2-2- الإيرادات العادية :</b>
16.000.000	201-006- حاصل مداخيل الاملاك الوطنية .....
28.700.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية .....
-	201-008- الإيرادات النظامية .....
<b>44.700.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 2 )</b>
	<b>2-3- الإيرادات الاخرى:</b>
132.500.000	ايرادات اخرى .....
132.500.000	<b>المجموع الفرعي ( 3 )</b>
<b>1.245.700.000</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	<b>3- الجباية البترولية :</b>
1.835.800.000	201-011- الجباية البترولية .....
<b>3.081.500.000</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 2009/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2010.

جدول (19) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2011

المبالغ ( بالآلاف دج )	ايرادات الميزانية
	<b>3- الموارد العادية</b>
	<b>3-1- الإيرادات الجبائية :</b>
560.700.000	201-001- حاصل الضرائب المباشرة .....
39.700.000	201-002- حاصل التسجيل و الطابع .....
562.200.000	201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الاعمال .....
263.100.000	( منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة ) .....
1.500.000	201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة .....
160.400.000	201-005- حاصل الجمارك .....
<b>1.324.500.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 1 )</b>
	<b>3-2- الإيرادات العادية :</b>
19.000.000	201-006- حاصل مداخيل الاملاك الوطنية .....
19.000.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية .....
-	201-008- الإيرادات النظامية .....
38.000.000	<b>المجموع الفرعي ( 2 )</b>
	<b>3-3- الإيرادات الاخرى:</b>
157.500.000	ايرادات اخرى .....
<b>157.500.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 3 )</b>
<b>1.520.000.000</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	<b>4- الجباية البترولية :</b>
1.472.400.000	201-011- الجباية البترولية .....
<b>2.992.400.000</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 80، المؤرخة في 2010/12/29 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2011.

جدول ( 20 ) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012

المبالغ ( بالآلاف دج )	ايرادات الميزانية
	4- الموارد العادية
	4-1- الإيرادات الجبائية :
677.730.000	201-001- حاصل الضرائب المباشرة .....
43.770.000	201-002- حاصل التسجيل و الطابع .....
639.670.000	201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الاعمال .....
330.200.000	( منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة ) .....
2.000.000	201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة .....
232.580.000	201-005- حاصل الجمارك .....
<b>1.595.750.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 1 )</b>
	4-2- الإيرادات العادية :
19.000.000	201-006- حاصل مداخيل الاملاك الوطنية .....
54.300.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية .....
-	201-008- الإيرادات النظامية .....
<b>73.300.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 2 )</b>
	4-3- الإيرادات الاخرى:
225.000.000	ايرادات اخرى .....
225.000.000	<b>المجموع الفرعي ( 3 )</b>
1.894.050.000	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	5- الجباية البترولية :
1.561.600.000	201-011- الجباية البترولية .....
<b>3.455.650.000</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 2011/12/29 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2012.

جدول (21) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013

المبالغ ( بالآلاف دج )	ايرادات الميزانية
	<b>1- الموارد العادية</b>
	<b>1.1 الايرادات الجبائية :</b>
903.000.000	201-001- حاصل الضرائب المباشرة .....
49.400.000	201-002- حاصل التسجيل و الطابع .....
649.200.000	201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الاعمال .....
324.200.000	( منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة )....
1.500.000	201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة .....
228.300.000	201-005- حاصل الجمارك .....
<b>1.831.400.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 1 )</b>
	<b>1.2 الايرادات العادية :</b>
20.000.000	201-006- حاصل مداخيل الاملاك الوطنية .....
62.700.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية .....
-	201-008- الايرادات النظامية .....
<b>82.700.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 2 )</b>
	<b>1.3 الايرادات الاخرى:</b>
290.000.000	ايرادات اخرى .....
<b>290.000.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 3 )</b>
<b>2.204.100.000</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	<b>2- الجباية البترولية :</b>
1.615.900.000	201-011- الجباية البترولية .....
<b>3.820.000.000</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 26/12/2012 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2013.

جدول (22) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014

المبالغ ( بالآلاف دج )	ايرادات الميزانية
	<b>1. الموارد العادية</b>
	<b>1.1 الايرادات الجبائية :</b>
866.120.000	201-001- حاصل الضرائب المباشرة .....
59.300.000	201-002- حاصل التسجيل و الطابع .....
853.330.000	201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الاعمال .....
510.720.000	( منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة ) ...
3.000.000	201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة .....
485.700.000	201-005- حاصل الجمارك .....
<b>2.267.450.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 1 )</b>
	<b>1.2 الايرادات العادية :</b>
21.000.000	201-006- حاصل مداخيل الاملاك الوطنية .....
64.000.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية .....
-	201-008- الايرادات النظامية .....
<b>85.000.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 2 )</b>
	<b>1.3 الايرادات الاخرى:</b>
288.000.000	ايرادات اخرى .....
<b>288.000.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 3 )</b>
<b>2.640.450.000</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	<b>3- الجباية البترولية :</b>
1.577.730.000	201-011- الجباية البترولية .....
<b>4.218.180.000</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 68، المؤرخة في 2013/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2014.

جدول (23) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015

المبالغ ( بالآلاف دج )	ايرادات الميزانية
	5- الموارد العادية
	1.4 الإيرادات الجبائية :
947.950.000	201-001- حاصل الضرائب المباشرة .....
76.500.000	201-002- حاصل التسجيل و الطابع .....
920.260.000	201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الاعمال .....
556.600.000	( منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة )...
4.000.000	201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة .....
517.000.000	201-005- حاصل الجمارك .....
<b>2.465.710.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 1 )</b>
	1.5 الإيرادات العادية :
22.000.000	201-006- حاصل مداخيل الاملاك الوطنية .....
62.000.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية .....
-	201-008- الإيرادات النظامية .....
<b>84.000.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 2 )</b>
	1.6 الإيرادات الاخرى:
412.000.000	ايرادات اخرى .....
<b>412.000.000</b>	<b>المجموع الفرعي ( 3 )</b>
<b>2.961.710.000</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	4- الجباية البترولية :
1.722.940.000	201-011- الجباية البترولية .....
<b>4.684.650.000</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 2014/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2015.

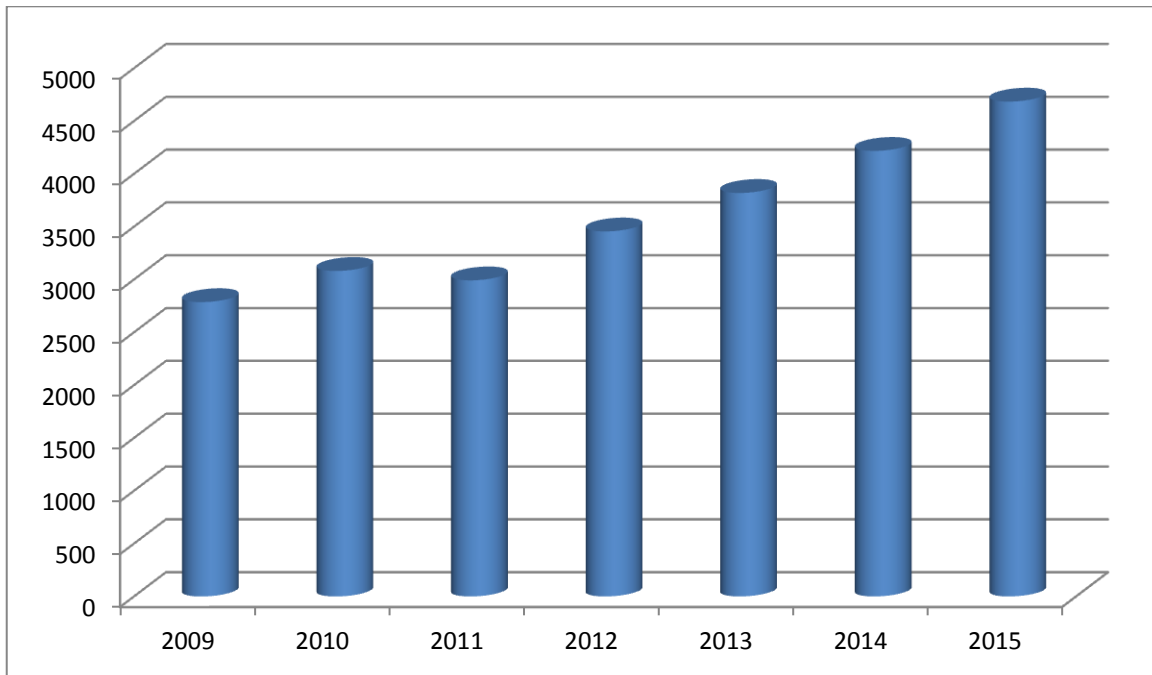
## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام (2009-2015)

الجدول رقم (24) : جدول يوضح قيمة الإيرادات لمدة الدراسة ( 2009 - 2015 ) (الآلاف دينار )

السنوات	الإيرادات
2009	2786.6
2010	3081.5
2011	2992.4
2012	3455.6
2013	3820
2014	4218.1
2015	4684.6

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الجداول السابقة

الشكل رقم (03) : يوضح قيمة الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2009-2015) (الآلاف دينار )



المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول السابق

إنطلاقا مما سبق ووفقا للرسوم والجداول الموضحة سابقا نستنتج أنه وبسبب الزيادة في أسعار المحروقات فإن الجباية البترولية ساهمت بنسبة 50 % من مجمل الإيرادات المتحصل عليها لتأتي الجباية العادية في المرتبة الثانية لكونها مصدر أساسيا من مصادر الإيرادات للدولة ومتأتية من حاصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة هذه الأخيرة ( الجباية العادية ) مرتبطة هي الأخرى بإنخفاض أسعار النفط ، فكلما ارتفعت أسعار النفط قلت إيرادات الدولة من الجباية العادية بسبب خفض نسبة الرسوم والعكس صحيح .

### المطلب الثالث : الموازنة العامة في الجزائر

إنطلاقا من التطورات التي عرفتها كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة في الجزائر ، شهدت الموازنة العامة على أثر ذلك تطورات هي الأخرى ، كان لها آثار متعددة على الإقتصاد ، وهو ما سنحاول الوقوف عنده بالتطرق إلى التطورات التي عرفتها الموازنة العامة للجزائر في الفترة الممتدة ما بين ( 2009-2015 ) .

### الفرع الأول : تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري

تعرف الموازنة العامة على أنها: " الميزانية التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".<sup>1</sup>

كما تعرف بأنها " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة و النفقات بالرأسمال و ترخص بها".<sup>2</sup>

أما بالنسبة لقانون المالية فهو يعرف بأنه : " القوانين التي تحدد في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتعددة السنوات والسنوية طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة

<sup>1</sup> المادة 06 من قانون 84-17 ، المرجع السابق .

<sup>2</sup> المادة 03 من الجريدة الرسمية، قانون 90-21 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية .



ومبلغها وتخصيصها".<sup>1</sup>

أما بالنسبة لأنواع قوانين المالية فهي : قانون المالية السنوي ، قانون المالية التكميلي ، قانون المالية المعدل ثم قانون ضبط الميزانية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني : مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

تخضع الميزانية العامة في الجزائر لمجموعة من المبادئ أو ما يطلق عليها إسم القواعد الفنية للميزانية التي تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة ولذلك فهي تتأثر بتغير دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي . ومن بينها :

1- مبدأ سنوية الميزانية : وتساعد الحياة المالية للدولة ( السنة المالية ) على تمكين البرلمان من مراقبة الحكومة ، ومبدأ سنوية الميزانية ليس مطلقا بل ترد عليها إستثناءات من بينها الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الإقتصادية والإجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات وتختلف بداية السنة المالية من دولة لأخرى فبعض الدول كالجزائر تجعل بداية السنة المالية لميزانية الدولة في أول جانفي ( من 1جانفي إلى 31 ديسمبر ) وهذا طبقا لما ورد في قانون 17-84.<sup>3</sup>

2- مبدأ وحدة الميزانية : ويقصد به أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي وتتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والإعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية ويترتب على مبدأ وحدة الميزانية قاعدة أخرى هي عدم تخصيص الإيرادات أي عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة.

<sup>1</sup> المادة 01 من قانون 17-84 ، المرجع السابق .

<sup>2</sup> المادة 02 من قانون 17-84 ، المرجع السابق .

<sup>3</sup> فاطمة مفتاح " تحديث النظام الميزاني في الجزائر " ، ماجستير ، ( تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلعايد - تلمسان - ) ، 2010-2011 ، ص 67.

وهناك إستثناءات واردة على مبدأ وحدة الميزانية من بينها:

- الميزانيات الملحقة إذ تجيز المادة 44 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية اللجوء للميزانيات الملحقة لكن بنفس القواعد المقررة لإقرار الميزانية -موافقة البرلمان.
  - الميزانيات غير العادية ( الإستثنائية ) لمواجهة نفقات مرتبطة بظروف إستثنائية والميزانية الإستثنائية غالبا ما تمول بمصادر إستثنائية كالقروض .
  - الميزانية المستقلة إذ أن الكثير من الدول تضع ميزانيات مستقلة للأشخاص المعنوية المتمتعة بالاستقلال الإداري سواء كانت تجارية أم إدارية أم إقليمية إذ أن الاستقلال الإداري لتلك الأشخاص لا فائدة منه إذا لم يتوج باستقلال مالي بإعداد ميزانياتها وتحديد نفقاتها دون إشراف من قبل وزير المالية وإن المصادقة على التقديرات المتعلقة بنفقاتها ومداخيلها لا يتم من قبل البرلمان بل من قبل الأجهزة المحددة في القانون المنظم لهذه الهيئات وهذه الهيئات تتحمل العجز في الميزانية دون أن يؤثر ذلك على ميزانية الدولة.
  - حسابات الخزينة : تتمثل وظيفة الخزينة في جمع إيرادات وصرف النفقات المسجلة في قانون المالية ، والتنسيق بين هاتين العمليتين غير أن التنسيق ليس أمرا سهلا ذلك أن الخزينة قد تحصل على مبالغ نقدية لا يمكن اعتبارها إيرادات وتقوم بصرف نفقات تعود إليها لاحقا كإقراض الموظفين أموال لإنجاز سكنات أو شراء سيارات على أن يتم إرجاعها على دفعات، أو أن تقوم الدولة بشراء سلعة لتقوم ببيعها بسعر أعلى وهذه العمليات لا يمكن اعتبارها إيرادات ولا نفقات.<sup>1</sup>
- 3- مبدأ العمومية : ويعني أن تتضمن الميزانية قسمين أولهما خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات مما يسهل مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 69 ، 70.

4- مبدأ التوازن : ويقصد به تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وإلا إعتبرت الميزانية غير محققة لمبدأ التوازن وإذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية وفي هذا الصدد تنص المادة 121 من الدستور " لا يقبل إقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية أو زيادة النفقات العمومية ، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها ".<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : دورة الميزانية العامة في التشريع الجزائري

يطلق لفظ دورة الميزانية العامة على المراحل الزمنية المتعاقبة و المتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة تحقيقا لهذه المستويات المشتركة بين السلطات التنفيذية و التشريعية و دورة الميزانية إلى جانب إتصافها بخاصية الإستمرار و التداخل تتصف أيضا بوجود مراحل مميزة تتعاقب زمنيا و تتكرر عام بعد عام ولذلك كان من الممكن تقسيم دورة الميزانية العامة كالتالي :

#### 1- مرحلة إعداد و تحضير الميزانية العامة :

يقتصر حق تحضير وإعداد الميزانية العامة على السلطة التنفيذية وبالتحديد وزير المالية طبقا لنص المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المتضمن صلاحيات وزير المالية وتحت سلطة الوزير الأول فعليها تقع مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية ومن ناحية العلمية فإن السلطة التنفيذية أدر من السلطة التشريعية على تحضير وإعداد الميزانية ولهذا تتولى الحكومة مهام تحضير وإعداد الميزانية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 71-72.

<sup>2</sup> مادة 122 من الدستور 1996.

### 2-مرحلة إعتاد الميزانية العامة :

إن مرحلة الإعتاد كانت وستظل دائما من إختصاص السلطة التشريعية دون منازع ، فعليها بحكم أو لها ممثلة لقوى الشعب تقع مسؤولية التحقيق من سلامة البرامج والسياسات الحكومية عن طريق إعتاد مشروع الميزانية ومتابعة تنفيذها للتأكد من حسن الأداء باستخدام أساليب الرقابة المالية و هذا مبدأ دستوري حسب مادة 122 من الدستور 1996 الجزائري يبدأ الإعتاد بمناقشة مشروع قانون المالية ثم تعديله إذا إقتضى الأمر ثم التصويت عليه قبل السنة المالية الجديدة إحتراما لمبدأ السنوية مادة 120 من نفس الدستور<sup>1</sup> .

### 3- مرحلة تنفيذ الميزانية العامة :

في هذه المرحلة تقوم الحكومة بتنفيذ الميزانية ، فتتولى الوزارات والمصالح والهيئات المختلفة القيام بالبرامج والمشروعات وتسيير الخدمات التي إعتدتها السلطة التشريعية ولا تقتصر مهمة تنفيذ الميزانية على مجرد تحصيل الإيرادات ودفع المصروفات التي أدرجت في الميزانية بل عليها أن تتبع آثار هذه العمليات على الإقتصاد القومي وأن تراقب إتجاهاتها نحو الأهداف الإقتصادية المنشودة حتى تستطيع تعديل سياساتها الإنفاقية والإيرادية إن لزم الأمر. وعلى مرحلة التنفيذ مواجهة كافة النتائج التي تترتب على مقارنة التقديرات بالواقع والمكلفون بتنفيذ الميزانية هم الأمرون بالصرف و المحاسب العمومي وكلاهما يعملان بكل إستقلالية وهذا ما ينص عليه قانون المحاسبة العمومية رقم 90-21<sup>2</sup>.

### 4-مرحلة المراجعة والرقابة للميزانية العامة :

كانت النظرة إلى هذه المرحلة في الحقبة الأولى من تاريخ الميزانية في غاية البساطة وتركز الهدف منها فيفحص الحسابات العامة ومع تزايد دور الدولة في النشاط الإقتصادي بدأ الإهتمام بتطوير مرحلة المراجعة والرقابة لكي تتماشى مع المهام الجديدة التي أقيت على عاتقها ، و في التشريع الجزائري الرقابة على ميزانية تعد مبدأ دستوري محض و تكون رقابة إدارية تلقائية كانت أو رئاسية أو وصائية حسب التنظيم الإداري

<sup>1</sup> مادة رقم 120 من الدستور 1996.

<sup>2</sup> قانون 90 - 21 ،المتعلق بالمحاسبة العمومية .

المعمول به وهناك رقابة تشريعية بإسم الشعب يقوم بها البرلمان بغرفتيه و رقابة بواسطة هيئة مستقلة إلا وهي مجلس المحاسبة المنظم بالقانون رقم 20-95 المتعلق بالمجلس المحاسبة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني : التوازن الإقتصادي العام للجزائر وعلاقته بالسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية للدولة بمثابة الدم الذي يتدفق في جسم الإنسان وبالتالي فهي كالأكسجين الذي ينتفس به الإقتصاد وبدونها تشل الوظائف الأساسية للدولة ( الإقتصادية ، السياسية ، الإجتماعية ، العسكرية الأمنية ، الثقافية... إلخ ) فهي الأداة الآلية الأساسية التي عن طريقها تسخر الموارد ( البشرية ، المادية والمالية ) لإنجاز وتنفيذ السياسات الإصلاحية والبرامج التنموية بل هي المقياس الذي يبين عدالة توزيع الثروة على المجتمع من عدمها .

وبهدف الوقوف على وضع التوازن الإقتصادي العام للجزائر وموقعه من الإصلاحات التي إنتهجتها الحكومة من خلال السياسة المالية خلال فترة 2009 – 2015 نتناول الموضوعات التالية :

### المطلب الأول : التوازن المالي الداخلي ( 2009-2015 )

إن السياسة المالية في الجزائر تتأثر بمختلف المؤثرات الخارجية\* لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية من تغيرات كون الإيرادات في الجزائر تتركز بنسب عالية على الجباية البترولية ، حيث يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات ، أما موارد الميزانية الأخرى المتمثلة في الجباية العادية فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الإقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف .

<sup>1</sup> القانون 20-95 المتعلق بمجلس المحاسبة ، الجريدة الرسمية.

\*المؤثرات الخارجية : هناك مؤثرات خارجية تؤثر بشكل كبير على السياسة المالية وهي تتمثل في سعر النفط ، سعر الصرف ... إلخ مثال على ذلك الأزمات التي حدثت في 1982 و 1986 .

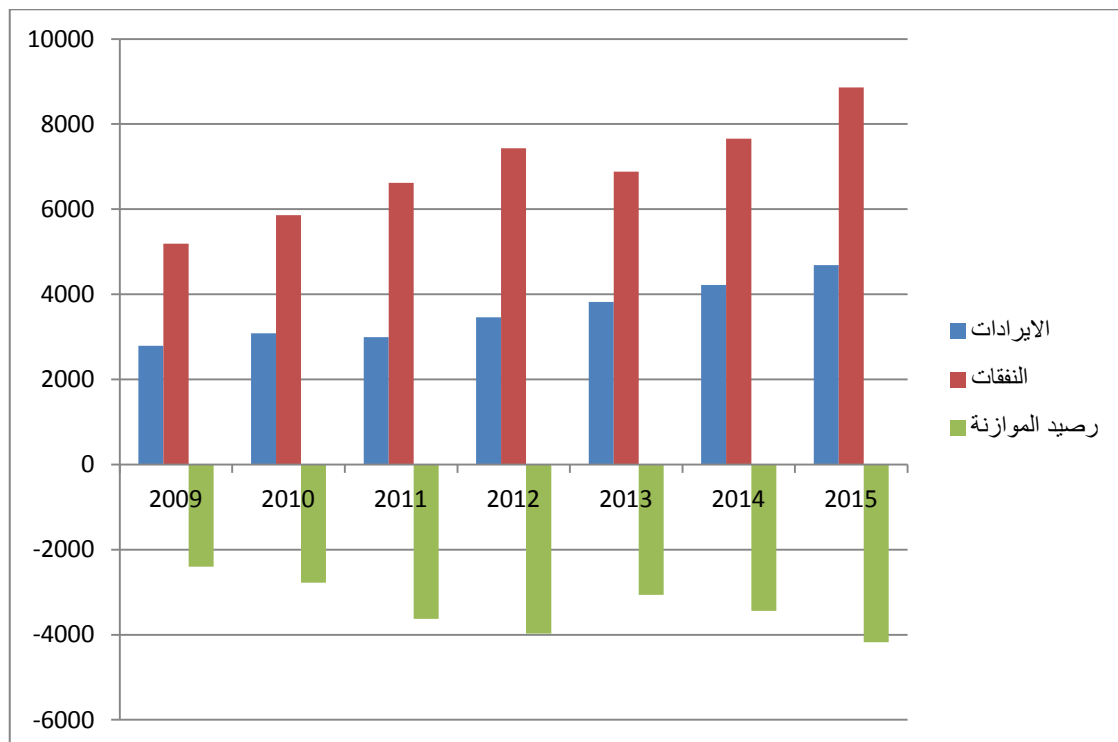
الفرع الأول : رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة ( 2009 - 2015 )

جدول رقم (25) : يوضح رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة ( 2009 - 2015 ) (مليار دينار )

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الموازنة
2009	2786.6	5191.4	- 2404.8
2010	3081.5	5860.7	- 2779.2
2011	2992.4	6618.4	- 3626
2012	3455.6	7428.6	- 3973
2013	3820.0	6879.8	- 3059.8
2014	4218.1	7656.1	- 3438
2015	4684.6	8857.9	- 4173.3

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الجداول السابقة

شكل رقم (04) : يوضح قيمة النفقات والإيرادات خلال فترة (2009-2015) (مليار دينار )



المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول السابق

الفرع الثاني : تحليل رصيد الموازنة في الجزائر خلال فترة (2009-2015)

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة ، أي تحقيق مبدأ من مبادئ الميزانية العامة الذي هو مبدأ توازن الموازنة لكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق ، فقد يخلل التوازن بين النفقات و الإيرادات نتيجة عدم قدرة الدولة جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها ، أو إنها تعتمد زيادة النفقات لمعالجة أزمة إقتصادية ما أو تحقيق أهداف إجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد بتطهير المؤسسات العمومية الإقتصادية .

وبالرجوع للجدول السابق و الرسم البياني يمكننا ملاحظة بأن قيمة النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت في تزايد مستمرة وأسرع من تطور قيمة الإيرادات ، وتبعاً لذلك تكبدت مالية الدولة عجز مزمناً يرجع إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتها حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للإقتصاد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن هذا العجز الذي عرفته الجزائر بسبب إرتباطها بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في إيرادات الموازنة بنسبة زادت عن 50 %.

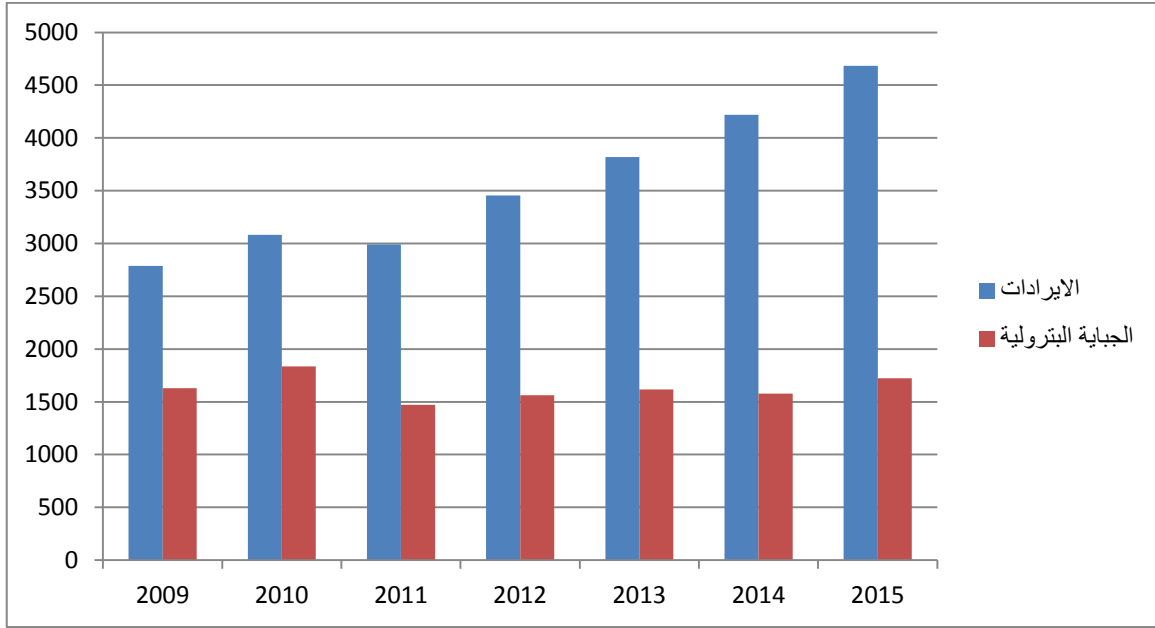
حيث أن الجباية البترولية خلال فترة الدراسة كانت كالتالي :

الجدول رقم (26): جدول يوضح نسبة الجباية البترولية من مجمل الإيرادات ( 2009 - 2015 )

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجباية البترولية	1628.5	1835.8	1472.4	1561.6	1615.9	1577.7	1722.9
الإيرادات	2786.6	3081.5	2992.4	3455.6	3820.0	4218.1	4684.6

المصدر : من إعداد الطالبة إعتقادا على الجداول السابقة

الشكل رقم (5) : جدول يوضح نسبة الجباية البترولية من مجمل الإيرادات ( 2009 - 2015 )



المصدر : من إعداد الطالبة إعتامدا على الجدول السابق

### المطلب الثاني : التوازن المالي الخارجي

يتمثل التوازن الخارجي في حجم التعامل مع العالم الخارجي الذي يصوره ميزان المدفوعات، الذي يحضى بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن ما يدرج فيه من معاملات، إنما يعكس من حيث المحتوى، قوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية على المستوى الدولي.

### الفرع الأول : مفهوم ميزان المدفوعات

قبل أن نتطرق إلى تحليل ميزان المدفوعات في الجزائر يجب أولا معرفة ما هو ميزان المدفوعات وماهي مكوناته ، أيضا يجب معرفة الإختلال و التوازن في ميزان المدفوعات \* .

\* تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات : التوازن المحاسبي الذي يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان ( أحدهما دائن والآخر مدين)، ولكي يحدث يجب توازن الطرفين محاسبيا ، وأما النوع الثاني هو التوازن الاقتصادي وهو تركيز النظر في الحسابات التي يشمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حده، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال.



### • مفهوم ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة.

### • مكونات ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات وهي كالتالي :

#### 1- حساب العمليات الجارية:

ويضم هذا الحساب الميزان التجاري، ميزان الخدمات وخدمات التحويل من جانب واحد.

أ- **الميزان التجاري** : ويشمل الميزان التجاري صادرات وواردات الدولة من السلع فقط، ويطلق

على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا بميزان العمليات المنظورة.

ب- **ميزان الخدمات** : يضم عمليات التجارة غير المنظورة، من نقل وتأمين وخدمات البنوك

والسياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات التعليمية...إلخ.

ت- **حسابات التحويلات من جانب واحد**: وسميت بالتحويلات من جانب واحد، لأنه لا يترتب

على الدولة المستفيدة جرائها أي التزام وتشمل الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات، تحويلات

المهاجرين والعاملين بالخارج لذويهم...إلخ.

#### 2- حسابات العمليات الرأسمالية:

وتضم هذه الحسابات جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها إنتقال رأس المال الطويل الأجل،

وحساب رأس المال قصير الأجل.<sup>1</sup>

#### 3- حسابات التسويات الرسمية :

<sup>1</sup> حمزة فطيمة ، عطية حليلة ، " ممارسات السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (2002-2014)" ،مداخلة أقيمت ضمن أشغال " فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، تجارب الماضي وتحديات المستقبل" يومي 17، 18، نوفمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،ص3.

يسجل صافي التغيرات في الإحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض، في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي، لأن ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي\*<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : ميزان المدفوعات في الجزائر خلال ( 2009-2015 )

يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الإتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري، وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقتنار فقط على النفقات الضرورية كالمعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح الإنفاق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات. أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وكذا زيادة الدخل والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه، ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة ( 2009-2015 ) من خلال الجدول الموالي :

\* ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات.

<sup>1</sup> حمزة فطيمة ، عطية حليلة ، " مرجع سابق ، ص4.

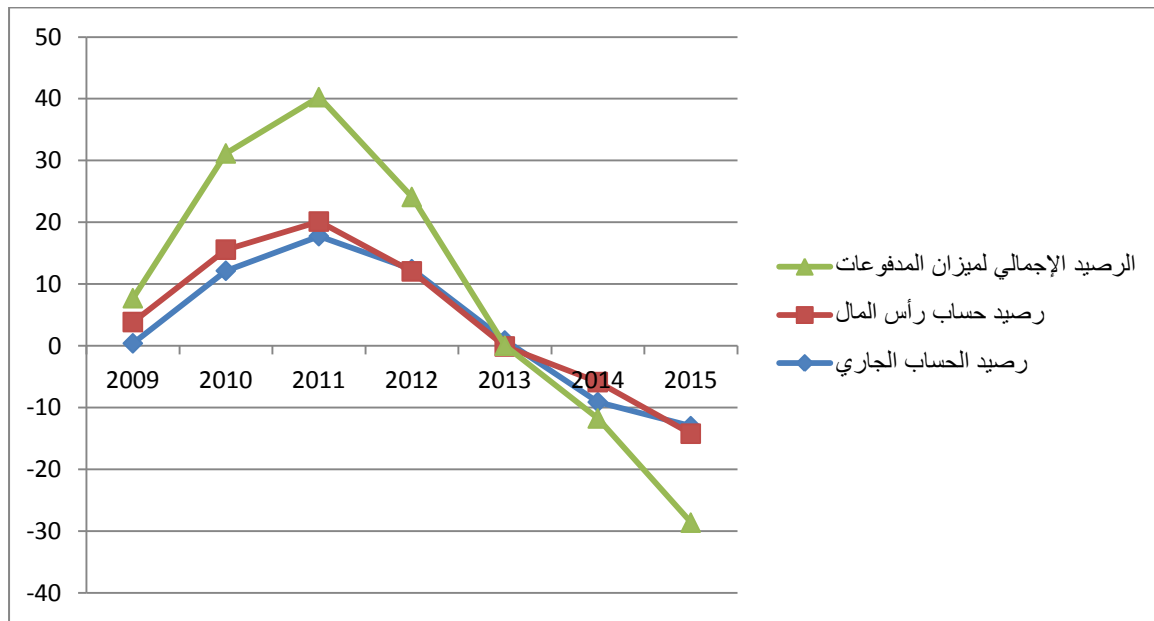
الجدول رقم (27) : تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من ( 2009-2015 ) ( مليار دولار )

السنة	رصيد الحساب الجاري	رصيد حساب رأس المال	الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات
2009	0.41	3.45	3.86
2010	12.16	3.42	15.58
2011	17.76	2.37	20.14
2012	12.42	-0.36	12.05
2013	0.87	-0.97	0.13
*2014	-9.10	3.23	-5.88
*2015	-13	-1.22	-14.4

المصدر : من إعداد الطالبة إعتقادا على :

- حمزة فطيمة ، عطية حليلة ، مرجع سابق .

شكل رقم (06) : تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من ( 2009-2015 ) الوحدة مليار دولار



المصدر : من إعداد الطالبة إعتقادا على الجدول السابق

\* عبد القادر شويرفات ، " أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول النامية - دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر 1989-2014 " ، ماستر ، ( قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ) ، 2014/2015 ، ص 70 ، 73 .

\* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، السداسي الأول من سنة 2015 ، نوفمبر 2015 .

تتلخص أهمية ميزان المدفوعات في أنه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، كما أنه مقياس هام لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز، كأدوات لمنع أو تخفيف التضخم أو الركود الناتج عن اختلال ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

على الرغم من أن سنة 2008 شهدت تراجعاً لأسعار المحروقات، حيث انخفض سعر البرميل من 111 دولار خلال السداسي الأول ليستقر عند 88 دولار خلال السداسي الثاني، إلا أن البترول الجزائري قدر لسنة 2008 بحوالي 100 دولار ورغم ارتفاع واردات السلع 37.9 مليار دولار والخدمات 1 مليار دولار، بيد أن ميزان المدفوعات سجل فائض قياسي قدر بحوالي 34.45 مليار دولار، وهو أهم فائض سجل منذ الاستقلال، ولكن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009، على إثر انخفاض سعر البرميل بنسبة تقارب 40% حيث قدر هذا الأخير في حدود 62 دولار في المعدل السنوي، وبالتالي تراجع عائدات الطاقة من 77.1 مليار دولار سنة 2008 إلى 44.4 مليار دولار سنة.

ويمكن أيضاً من خلال الرسم البياني ملاحظة إنخفاض في ميزان المدفوعات خلال السنوات ( 2013-2015) وهذا يعتبر عجز في ميزان المدفوعات الجزائري .

### المطلب الثالث : التوازن النقدي ( التضخم )

يتمثل التوازن النقدي في معدل التضخم وسعر الصرف ، فالتضخم يعتبر كل زيادة في كمية النقد تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ، بمعنى أنه كلما أضفنا في السوق كميات من النقود كلما ارتفعت الأسعار معبرة عن حصول ظاهرة التضخم ، أما سعر الصرف فهو عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى

<sup>1</sup> حمزة فطيمة ، عطية حليلة ، مرجع سابق .

## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام (2009-2015)

إستعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه .

لذا سنقوم في هذا المطلب بدراسة معدلات التضخم وسعر الصرف للجزائر خلال الفترة (2009-2015) وهي كالتالي :

### الفرع الأول : التضخم

يعتبر التضخم إنعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة في أي دولة ، وفي واقع الأمر فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الإقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، ومن ناحية أخرى ، فإن هناك إرتباطا قويا ومباشرا بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي ، حيث أننا سندرس في هذا الفرع تطور التضخم في الجزائر للفترة ( 2009-2015 ) :

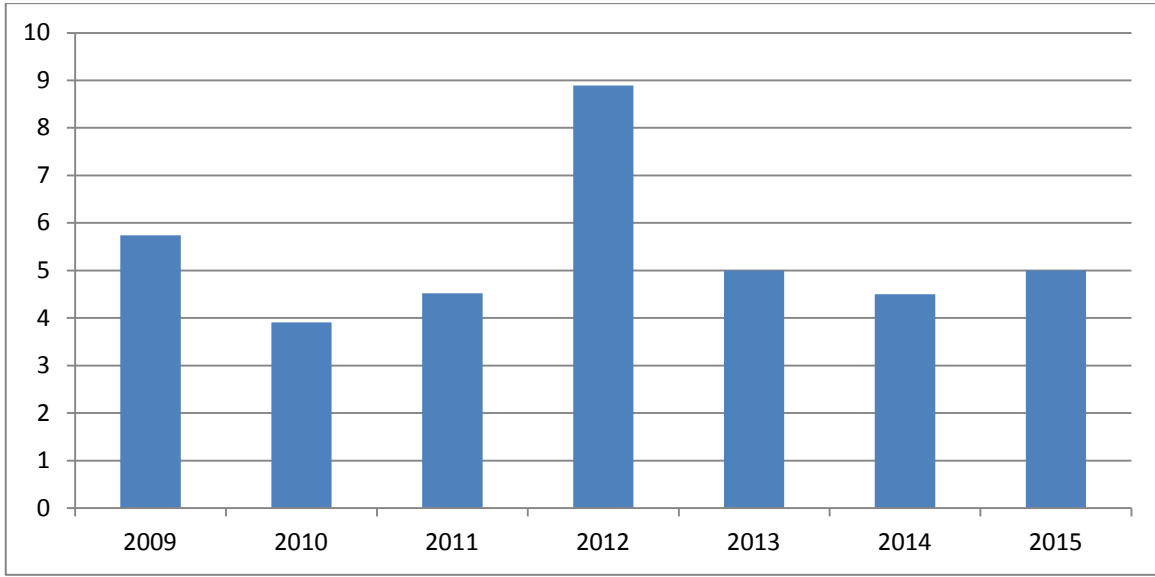
الجدول رقم (28):تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 2009-2015) الوحدة :%

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	5.74	3.91	4.52	8.89	5	4.5	*5

المصدر : حمزة فطيمة ، عطية حليلة ، مرجع سابق .

\* عبد الرحمان خيربي ، إرتفاع معدل التضخم السنوي في الجزائر الى 5.0 % ، "عين وسارة" ، متحصل عليه : <http://ainousseraonline.com/ar/12:00-2016/04/26>

الشكل رقم (07) : تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2009-2015) الوحدة : %



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق

إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر ب: 5.74 % يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008 إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوية.

بالنسبة إلى سنة 2011 قدر المعدل المستهدف ب 4%، بينما كان المعدل المحقق 4.52 %، ويرجع ذلك إلى الأسباب السابقة وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية (2000-2010)، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي: 31%، و 62%، و 7%، ثم إرتفع إرتفاعا كبيرا في 2012 ليلبغ 8.89 %، أما بالنسبة للسنوات 2013، 2014، 2015 فهي كانت متقاربة حيث كانت نسبها كالتالي : 5%، 4.5%، 5% .

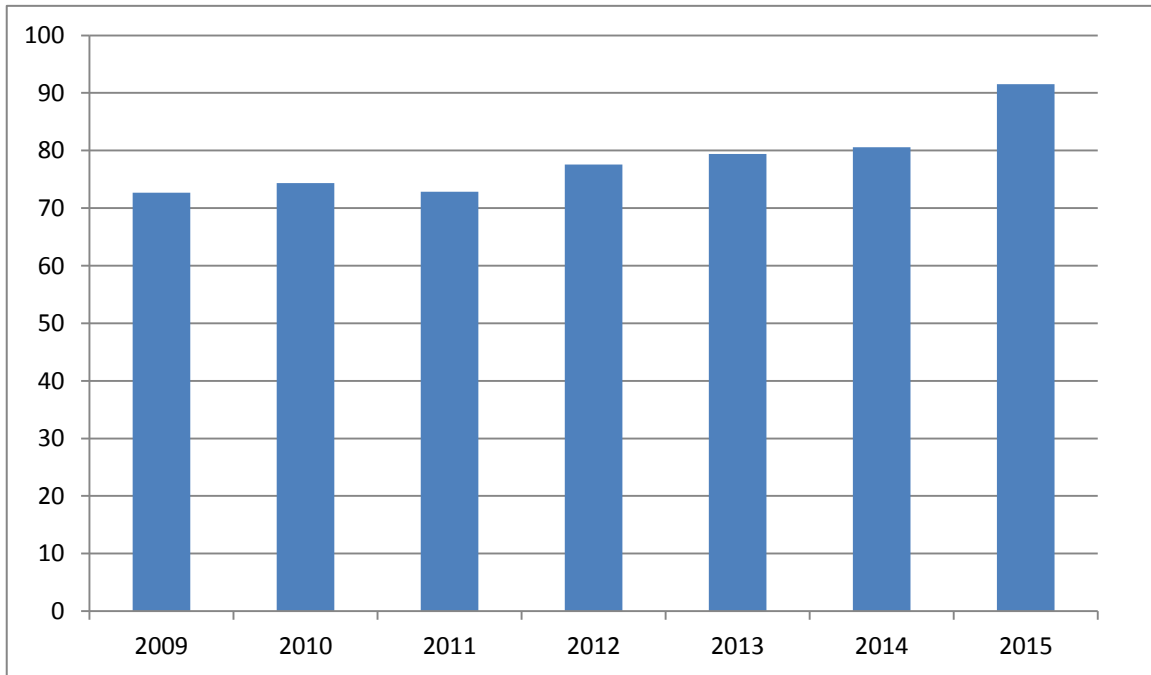
الفرع الثاني : سعر الصرف

جدول رقم (29): تطور معدلات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	72.65	74.32	72.85	77.55	79.38	80.56	*91.51

المصدر: حمزة فطيمة ، عطية حليلة ، مرجع سابق .

شكل رقم (08): تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر مقابل الدولار خلال الفترة ( 2009-2015 )



المصدر: من اعداد الطالبة إعتقادا على الجدول السابق

\* حفيظ صواليلي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة، " الخبر " متحصل عليه:

<http://www.elkhabar.com/press/article/11974/#sthash.ftHKjyND.dpuf/21:24/2016-05-16/>

## الفصل الثاني السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي العام(2009-2015)

من خلال الجدول السابق والرسم البياني نلاحظ أن سعر صرف الدينار عرف تذبذب بين ارتفاع وانخفاض حيث أنه في سنة 2008 شهد سعر صرف الدينار أمام الدولار ارتفاعا بنسبة 4.71%، وفي المقابل شهد عام 2009 تراجع في سعر صرف الدينار أمام الدولار بنسبة 7.94%، وتراجع أمام الدولار ب 1.87% سنة 2010، وقد تميزت الفترة (2012-2014) بتراجعات مستمرة لسعر صرف الدينار مقابل الدولار بالنسب: 1.06%، 1.02%، 1.01% على التوالي، في حين سجل نفس المعدل ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.98% في سنة 2011، وقد شهد متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار انخفاض بنسبة 2.36% وبلغ متوسط التبادل السنوي الدينار الجزائري مقابل الدولار في 79.38 دينار للدولار سنة 2013 مقابل 77.55 دينار للدولار الواحد عام 2012.



### المبحث الثالث : آفاق السياسة المالية في الجزائر في ظل قانون المالية 2016

إن تراجع النمو الإقتصادي العالمي وإنهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الإستثمار العمومي 2015-2019 وتقلص الموارد المالية ، وذلك تحت الضغط الناجم عن مواجهة الطلب المحلي الذي يجب أن يحقق مستويات مقبولة في مجال الإستثمار والإستهلاك.

كما ستساهم التدابير المالية والجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2016 في تعميق التوجه نحو الإستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات، وهذا من خلال تحكم أفضل في نفقات التسيير وفرض نجاعة أكبر في نفقات الإستثمار العمومي، بالإضافة إلى وضع إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي بما يسمح بتنويع النسيج الإنتاجي من السلع والخدمات لتغطية أفضل للطلب المحلي.

إن تحقيق الأهداف المحددة بعنوان السنة المالية 2016 ، يمر حتما عبر الأخذ بعين الاعتبار تأطير الإقتصاد الكلي والمالي و مسايرة الإقتصاد الوطني للضغط الذي سببه تراجع النمو الإقتصادي العالمي وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية و المحافظة على التوازنات المالية و يتحقق هذا من خلال:

- تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد المالية .
- تسريع ديناميكية النشاط الإقتصادي.
- تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات.
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية.
- ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الإقتصاد العمومي.
- تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات.

### المطلب الأول : قانون المالية لسنة 2016 إعادة رسم السياسة المالية

لقد تضمن المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2016 عناصر التأطير الاقتصادي الكلي والمالي للمشروع، والتدابير التشريعية التي تمحورت حول تحيين بعض المعدلات وتحسين مردود الموارد العادية للدولة، و تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني، وترقية الاستثمار وتسهيله، وتبسيط الإجراءات الإدارية، و إعادة تنظيم الإيرادات المتمحورة حول غلق حسابات تخصيص الخاص للخزينة ، وتعديل مدونة نفقات بعض حسابات التخصيص الخاص للخزينة .

### الفرع الأول : قطاع الداخلية والجماعات المحلية

إعداد مشروع ميزانية القطاع ، جاء وفق التوجيهات التي تهدف إلى ترشيد النفقات والتحكم في تخصيص الموارد، ووضع استراتيجية لعصرنة الإدارة، ووضع برنامج تكوين لفائدة مستخدمي القطاع، وتحسين الخدمة العمومية، إلى جانب تفعيل وتيرة إنجاز المشاريع لاسيما تلك الهادفة إلى تحسين الحياة اليومية للمواطنين وإعطاء الأولوية لتسجيل برامج جديدة لفائدة الولايات المنتدبة بالجنوب.

حيث سجلت ميزانية التسيير المقترحة لقطاع الداخلية والجماعات المحلية، انخفاضا بنسبة 27.3 % مقارنة بالاعتمادات المخصصة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015، نتيجة تعديل الاعتمادات المالية طبقا للاحتياجات الحقيقية للمصالح بما يتماشى وترشيد النفقات العمومية.<sup>1</sup>

لقد منح قطاع الداخلية والجماعات المحلية، الأولوية ضمن ميزانية التجهيز لتنشيط وتيرة المشاريع قيد الإنجاز، وكذا المشاريع الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للمواطنين، إلى جانب تسجيل برامج جديدة لفائدة الولايات المنتدبة بالجنوب ، كما تسعى السلطات العمومية من خلال المخططات البلدية للتنمية، إلى وضع الإمكانيات المالية الضرورية تحت تصرف البلديات للاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين ، خاصة ما

<sup>1</sup> مشروع قانون المالية لسنة 2016، ص 5.

تعلق بالمشاريع الجوارية، كما أن تدخلات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ستم عن طريق تخصيص إعانات التسيير للجماعات المحلية من أجل التكفل بالنفقات الإجبارية.

إضافة إلى عصرنة الإدارة التي تعتبر الهدف الأساسي الذي يسعى القطاع إلى تحقيقه ، ولأجل ذلك جاءت عدة إجراءات واتخذت عدة قرارات من شأنها تطوير الإدارة الإلكترونية التي من بينها تشغيل السجل الآلي للحالة المدنية، وتخفيض آجال إعداد وتسليم جواز السفر البيومتري، والشروع في إعداد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية ابتداء من شهر جانفي 2016، وإحداث رخصة السياقة البيومترية، وإنجاز مركز لقاعدة المعطيات الذي سيساهم في تقوية وتأمين البرامج وتشغيل نظام البلدية الإلكتروني للحد من تنقل المواطن إلى مقر البلدية حيث يمكن المواطن استخراج وثائقه عن بعد ، وفي هذا الصدد ثمنت اللجنة الإجراء الأخير الرامي إلى استخراج البطاقة الرمادية للسيارات على مستوى البلديات .

### الفرع الثاني : قطاع الطاقة

نظرا للتطورات التي يعرفها القطاع في ظل تراجع أسعار المحروقات في السوق العالمية منذ منتصف 2014، أدت إلى تقلص مداخيل المحروقات في سنة 2015، مقارنة بتقديرات سنة 2014، في حين انخفضت الجباية البترولية نهاية شهر سبتمبر 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 .

فقطاع الطاقة قد وضع برنامجا طموحا للتنمية يهدف أساسا إلى تلبية احتياجات السوق الوطنية من المنتجات الطاقوية، وكذا الزيادة في مداخيل الصادرات عن طريق توسيع نشاط الاستكشاف والاستغلال بالإضافة إلى تطوير النشاطات التحويلية عن طريق إنهاء برنامج تأهيل وتحديث المصافي وإنجاز مصافي جديدة وكذا تطوير الصناعات البتروكيمياوية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 6.

وفي السياق ذاته، فإن شركة نفطال قد برمجت عدة مشاريع تهدف للرفع من قدرات التخزين والتوزيع وتحسين نوعية الخدمة العمومية وذلك بإنشاء مراكز تخزين جديدة، ومد أنابيب النقل وكذا إنجاز محطات جديدة لتوزيع المحروقات .

وفيما يتعلق بالاستثمار في مجال المحروقات، فإن القطاع قد خصص اعتمادات مالية معتبرة لتمويل نشاطات البحث والاستكشاف والنشاطات التحويلية، والنقل بالأنابيب والصناعة البتروكيمياوية، إلى جانب إطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية، ويستند هذا البرنامج إلى استراتيجية تقوم على تثمين الموارد المتجددة واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، بإنجاز محطات لطاقة الشمسية ومزارع لطاقة الرياح ومحطات مختلطة، حيث يتوقع إنتاج 22 ألف ميغاواط في أفق 2030، وهو الأمر الذي سيرفع حصة الإنتاج الوطني من الكهرباء بنسبة 27 % في أفق 2030، حيث يسمح هذا البرنامج بتلبية احتياجات السوق الوطنية المتزايدة من الكهرباء وكذا الحفاظ على مواردنا من المحروقات مع توفير حوالي 120 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

كما سيواصل تنفيذ برنامج ترقية التحكم وترشيد استعمال الطاقة من خلال تعميم تطبيق الفعالية الطاقوية في المنشآت والمنازل عن طريق العزل الحراري لحوالي 100 ألف مسكن سنويا وتوزيع 10 ملايين مصباح ذي الاستهلاك المنخفض سنويا وتجهيز حوالي 50 ألف سيارة سنويا بغاز البترول المسال.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : قطاع العدالة

بلغت ميزانية القطاع لسنة 2016 ، حيث بلغت ميزانية التسيير 73,43 مليار دج، أي بانخفاض بنسبة 5,36 % مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015، حيث أصبح القطاع محل ورشة إصلاحات كبرى، في مقدمتها إثراء المنظومة التشريعية وترقية الموارد البشرية وعصرنة العدالة بما يتماشى والتطورات

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 7.

الحاصلة في العالم، إلى جانب الحرص على توفير الهياكل الضرورية وتعميق إصلاح السجون، في حين تتمحور أهداف الإصلاحات التي شرع في تجسيدها حول تقريب مرافق قطاع العدالة من المواطن.

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء اللجنة قد ثمنوا القفزة النوعية التي يعرفها قطاع العدالة في مجال تعميم استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة وكذا إعادة تأهيل المؤسسات العقابية، واستعمال آلية التقاضي عن بعد من خلال الوسائل السمعية البصرية الحديثة وتعزيز استقلالية القضاء.

### الفرع الرابع : قطاع الصناعة والمناجم

تسعى سياسة القطاع إلى تعزيز القاعدة الصناعية عن طريق ترقية الإنتاج الوطني وحمايته، وتحديث وتطوير الشركات العمومية الاقتصادية، وإعادة التنظيم الاستراتيجي للقطاع العام، وتشجيع بعث الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الأعمال عن طريق الحد من الصعوبات التي تواجه الراغبين في إحداث المؤسسات الاقتصادية، وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة انتشار أجهزة وهياكل قطاع الصناعة عبر الوطن مع تحديثه من أجل تحقيق فعالية تسمح بإرساء شروط المنافسة.<sup>1</sup>

### الفرع الخامس : قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

لقد بلغت نسبة النمو ما يعادل نسبة 11 %، مقابل تطور نسبة الاستهلاك لتبلغ 10%، كما عرفت التنمية الريفية تنفيذ 10 آلاف مشروع ، حيث سمح الاستثمار في قطاع الصيد البحري بتوفير 12 ألف منصب شغل .

لقد تبنى قطاع الفلاحة استراتيجية تركز على تقوية القاعدة الإنتاجية مع المحافظة، في نفس الوقت، على الموارد وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم إنتاج الحليب والحبوب والخضار الطازجة والتومور واللحوم بأنواعها في آفاق 2019، وذلك بهدف تقليص عمليات استيراد المنتجات الغذائية و الاتجاه

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 8.

نحو تفعيل تصدير المنتجات الفلاحية، وهو ما يفسر المجهودات المبذولة من قبل الحكومة من خلال توسيع المساحات المسقية التي يتوقع أن ترتفع إلى 2 مليون هكتار بحلول سنة 2019.

### الفرع السادس : قطاع الأشغال العمومية

إن برامج القطاع تنفذ وفق المخططات التوجيهية الخاصة بالطرق والمنشآت البحرية والمنشآت المطارية وكذا منشآت السكك الحديدية، وهو الأمر الذي يضمن تحقيق التنسيق بين القطاعات المعنية بتسيير المنشآت القاعدية ويسمح بوضع شبكة مواصلات تتماشى وتطور النشاط الاقتصادي.

وتظل المشاريع الكبرى للأشغال العمومية نقطة محورية ضمن سياسة القطاع لا سيما بالنسبة للطريق السيار شرق - غرب والطريق السيار شمال - جنوب والطريق السيار للهضاب العليا والطريق العابر للصحراء، إلى جانب مشاريع وبرامج عصنة شبكة الطرق وإصلاحها وصيانتها.

### الفرع السابع : بقطاع التجارة

ميزانية التسيير للقطاع التي 20,52 مليار دج، أي بانخفاض بنسبة 16,10 %، مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015، تخصص الاعتمادات لتغطية أجور الموظفين والعلاوات والمنح والخدمات ذات الطابع الاجتماعي، كما أن تراجع الميزانية بالانخفاض جاء في سياق سياسة ترشيد النفقات العمومية مع استمرارية سياسة الدولة المتمثلة في دعم أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك لا سيما السكر والزيت والحليب ، إلى جانب ذلك فقد خصصت اعتمادات مالية لدعم جهاز الرقابة بمختلف المعدات من أجل تسهيل عملها وتحسين أداء الهيئات تحت وصاية القطاع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 10.

ومحاربة التجارة الموازية وتنظيم أسواق الجملة والأسواق الجوارية، والتحكم في أسعار البضائع والسلع ذات الاستهلاك الواسع، والتدبير الذي تضمنته المادة 40 من مشروع قانون المالية والمتعلق بوضع نظام للترقيم الجبائي.

### الفرع الثامن : قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

من أجل التكفل باحتياجات القطاع من الاعتمادات، فقد تم تخصيص غلاف مالي يقدر بمبلغ 3,87 مليار دج لميزانية التسيير أي بانخفاض بنسبة 2,76% مقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015، أما بالنسبة لميزانية التجهيز، فقد بلغت رخصة البرنامج المركزي مبلغ 362 مليون دج.

### الفرع التاسع : قطاع التربية الوطنية

ميزانية التسيير التي ارتفعت بنسبة 2,33%، وهو ما يؤكد على أولوية القطاع بالنسبة للسلطات العمومية، وتخصص الاعتمادات المسجلة بعنوان السنة المالية 2016، لتغطية نفقات الأجور والإعانات المخصصة للمراكز والمعاهد والدواوين تحت الوصايا، بالإضافة إلى تمويل مختلف النشاطات التربوية والثقافية، في حين تعرف ميزانية التجهيز انخفاضا نتيجة التأخر في استلام المشاريع المسجلة.

### الفرع العاشر : قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

بلغت ميزانية التسيير 312,14 مليار دج، أي بارتفاع بنسبة 3,93%، حيث تعتبر الجامعات من المصالح الأكثر استهلاكاً لميزانية التسيير والتي خصص لها ما يعادل 63% من إجمالي الاعتمادات، وستكفل نفقات التسيير خصوصا بمتطلبات استلام الهياكل البيداغوجية والخدمات الجديدة وكذا التكفل بالأثر المالي الناتج عن فتح مناصب مالية جديدة والتي خصص منها 14000 منصب مالي للأساتذة الباحثين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص12.

أما فيما يتعلق بميزانية التجهيز، ستمنح لاستكمال البرامج المسجلة بعنوان الخماسي 2015-2019، إضافة إلى رخص البرامج تخصص لعمليات اقتناء الأجهزة البيداغوجية وإنجاز هياكل بيداغوجية تتعلق بمخابر للغات و عدة مكنتبات جامعية ومنصة للبحث والابتكار، فضلا عن الاعتمادات الموجهة للصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

### الفرع الحادي عشر : قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

إن إجمالي الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير قد بلغت 118,83 مليار دج، أي بانخفاض بنسبة 9,90% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015، وتقدر رخص البرنامج الإجمالية 684,36 مليون دج بعنوان ميزانية التجهيز، أما بالنسبة للاعتمادات المخصصة لدعم تمويل المشاريع المصغرة فقد بلغت 10 ملايين دج، أي بانخفاض بنسبة 40% مقارنة بسنة 2015.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : الآثار المتوقعة لقانون المالية 2016

قامت الدولة الجزائرية بإعداد قانون المالية لسنة 2016 في ظل تدهور أسعار البترول ، وبالتالي فقد تضمن القانون مجموعة من الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي :

#### الفرع الأول : الآثار الإيجابية

إن أول ما ميز قانون المالية 2016 أن الحكومة قامت بإعداده في ظل ظروف صعبة جدا يمر بها الإقتصاد الوطني بسبب إنخفاض أسعار النفط بأكثر من 45% خلال سنة 2015، ولذا فقد تضمن سلسلة من الإيجابيات والتدابير الفعلية ، لمحاولة التخفيف من أعباء الجباية البترولية من خلال الاعتماد على الجباية العادية وتتجسد أهم هذه الإيجابيات في :

1. ترشيد الإنفاق العام من خلال عملية النكشف خاصة نفقات التسيير .

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 14.



2. زيادة الضرائب للتخفيف من حدة نقص الموارد التمويلية .

3. تشجيع الإستثمار .<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : الآثار السلبية

لقد نتج عن قانون المالية لسنة 2016 سلبيات كثيرة أهمها :

- إقتال كاهل المواطنين بفرض ضرائب جديدة حيث قامت برفع أسعار الوقود والكهرباء وقسيمة السيارات ، بهدف خلق موارد إضافية لميزانية الدولة، وتعويض تراجع إيرادات الدولة بسبب انهيار أسعار المحروقات، وسيؤدي التعديل الجبائي إلى رفع قسيمة السيارات و الرسم على القيمة المضافة للدينار و كذا على استهلاك الغاز الطبيعي و الكهرباء الذي يتجاوز حدا معيناً.<sup>2</sup>
- طبقت الحكومة خلال قانون المالية 2016 سياسة التقشف مس مختلف القطاعات الوزارية، التي أبتت فيها وزارة الدفاع على الحصة الأكبر من ميزانية الدولة فيما عرفت ميزانية وزارة السكن التي تواجه تحدي مشاريع عدل تراجعاً طفيفاً، لتبقى وزارة التربية الثانية في سلم الاعتمادات المالية، وعرفت ميزانيات التسيير والتجهيز بمختلف الوزارات تراجعاً بين 1 إلى 2 في المائة.
- ورفعت الحكومة ميزانية وزارة الدفاع الوطني بأزيد من 200 مليار دج، حيث تعد هذه الميزانية الأضخم في تاريخ الجزائر، وحصدت أزيد من ألف و 118 مليار دج بزيادة 200 مليار دج مقارنة مع السنة الماضية، وتعكس هذه الميزانية التي تعد الأضخم بين باقي القطاعات حرص الدولة على دعم المؤسسة

<sup>1</sup> فضيلة بودريش ، "تدابير التخفيف على الجباية البترولية مؤشّر مهم " ، "الشعب" ، متحصل عليه :

<http://www.ech-chaab.com/ar/widgetkit/23:25 – 2016/05/16>

<sup>2</sup> أنيس نواري ، مشروع قانون المالية 2016 : زيادات في أسعار البنزين و الكهرباء و قسيمة السيارات تنتظر موافقة نواب البرلمان ، " النصر " ، متحصل عليه :

<http://www.annasonline.com/index.php/p17:56 /19/05/2016>

العسكرية تماشيا مع التحديات الجديدة على الحدود وعمليات تحديث قدرات الجيش الجزائري وتحويله إلى جيش احترافي، لا سيما أن الجزائر تعترم تحديث قدراتها العسكرية بشكل أكثر، وعقدت المؤسسة العسكرية عدة صفقات تسليح مع روسيا، وألمانيا من أجل تطوير إمكاناتها الدفاعية، وتعد هذه الميزانية الأضخم في تاريخ الجزائر ما يعكس حجم التهديدات الأمنية التي تتطلب تطوير الجهاز بأحدث التقنيات، خاصة الاضطرابات على الحدود الشرقية والجنوبية للبلاد بسبب الأوضاع المتدهورة في كل من تونس وليبيا وبلدان الساحل الأفريقي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : تحديات الإقتصاد الجزائري وآفاق القضاء على التبعية البترولية

إن الجزائر تعتمد كثيرا في إيراداتها على العائدات البترولية وهي غير مستقرة حيث تتحكم فيها مؤثرات خارجية مثل سعر الصرف ، على الرغم من أن للجزائر طاقات أخرى إذا إستغلناها بشكل عقلائي تمكنها من تحقيق التنمية الإقتصادية بالإضافة إلى الإهتمام بالإستثمار والقطاع الصناعي :

#### الفرع الأول : تشجيع الإستثمار

حيث إتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحفيز الإستثمار تمثلت في :

- تدابير لتسهيل الإجراءات الإستثمارية والقضاء على البيروقراطية .
- إجراءات لتسهيل الإجراءات الإستثمارية المنتجة .
- تسهيل الوصول إلى العقار الصناعي من خلال إنشاء مناطق صناعية .
- تبسيط الإجراءات الجبائية للمستثمرين .

<sup>1</sup> زهية ر ، إيمان م ، كل شيء عن قانون المالية للعام 2016 ، " جزايرس " متحصل عليه :

- السماح لأول مرة للخواص بتهيئة وتسيير مناطق النشاط الإقتصادي والمناطق الصناعية .
  - إلغاء إجبارية إعادة إستثمار الفوائد المحققة في الامتيازات الممنوحة في إطار إجراءات دعم الاستثمار الأجنبي.
  - تحديد نسبة 3% كأقصى حد لفوائد الخزينة العمومية عن القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات خارج الجزائر.
  - السماح باللجوء إلى التمويلات الخارجية لإنجاز المشاريع الإستراتيجية<sup>1</sup>.
- أما بالنسبة للإستثمار الأجنبي فالجزائر تصنف من بين 141 دولة في المرتبة 109 من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية ، و لعل أبرز أسباب ذلك هو التردد في اكتشاف السوق الجزائرية بسبب الأوضاع الغير مستقرة و العراقيل البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر الأجنبي بصورة أكبر في الجزائر مقارنة مع دول الجوار على سبيل المثال المتولدة اساسا عن سوء التسيير ، و من أجل القضاء على ذلك تم تهيئة البنية القانونية للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار و إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار\* ووكالة ترقية الاستثمار والتي تمنح للمستثمرين مزايا عديدة، و حسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في مختلف القطاعات ما قيمته 2363 مليون دولار سنة 2006 منها 7000 مشروع في قطاع المحروقات و 2500 مشروع خارج قطاع المحروقات، ما يجعلنا نقول أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيفا بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية ، البشرية و السياحية التي تزخر بها الجزائر، و لعل العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر في ظل غياب الرقابة و الشفافية في تطبيق الإجراءات ساهمت في تخوفه من المغامرة على عكس ما توفره له دول الجوار كتونس و المغرب

<sup>1</sup> فضيلة بودريش ، مرجع سابق .

من مزايا و تسهيلات عديدة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : تنمية مصادر الطاقة البديلة

لقد إرتبطت سياسة الطاقة في الجزائر منذ الإستقلال بقطاع المحروقات ، نظرا لتوفر موارده مقارنة ببقية مصادر الطاقة الأخرى ، في حين أن الجزائر تمتلك طاقات أخرى متجددة ، كالطاقة الشمسية ، الطاقة الهوائية، الطاقة الحرارية الجوفية و طاقة الكتلة السيولوجية ، ويعتبر تطوير الطاقة المتجددة من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كبديل للطاقة الحفرية الكلاسيكية ، و تتميز الجزائر بإمكانيات هامة من مصادر الطاقة المتجددة وهي تتمثل في :

#### 1- الطاقة الشمسية :

من بين أهم مقومات الطاقة الشمسية بالجزائر ووفرة الأراضي الصحراوية المشمسة أغلب أيام السنة كما أن الشمس تمتد بأكثر من 2000 ساعة في السنة ، حيث تعد صحراء الجزائر من اكبر الصحاري في العالم وتمتاز بالحرارة الشديدة خاصة في فصل الصيف حيث تفوق درجة الحرارة 60 درجة ، وتمثل مساحة الصحراء في الجزائر أكثر من % 80 مما يساعدها من إستغلال أكثر للطاقة الشمسية أن الطاقة الشمسية التي تمتلكها الجزائر تتيح لها حتى فرصة تصدير هذا النوع من الطاقة لدول الأخرى وذلك لاتساع مساحات الجزائر وإستمرار تعرضها لكميات عالية من موجات الإشعاع الضوئي والكهرومغناطيسي الصادر من الشمس<sup>2</sup>.

#### 2- طاقة الرياح :

<sup>1</sup> سمية موري ، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر " ماجستير ، (قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أب بكر بالقائد -تلمسان ) ، 2009-2010 ، ص183.  
<sup>2</sup> عماد تكواشت ، " واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر " ، ماجستير ، (قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لحضر - باتنة-) ، 2011-2012 ، ص 146.

إن إمكانيات الطاقة الريحية في الجزائر تحتل الصدارة ، وتشكل شرطا ضروريا لكل دراسة وهناك عدة دراسة من أجل إنشاء مزارع هوائية لإنتاج الكهرباء في الجزائر، ولهذا الغرض ونظرا لشساعة البلاد ولضخامة العمل استندت CREDEG -مركز البحث والتنمية في الكهرباء والغاز- إلى تحليل للفترات الطويلة ذات القيمة الهوائية التي سجلها المكتب الوطني الجزائري للأرصاء الجوية .<sup>1</sup>

### 3- الطاقة النووية :

حيث أن الدراسات تشير إلى وجود توضعات عرقية و رملية لليورانيوم في الطاسيلي و منطقة الهقار بكميات معقولة تصل إلى 28000 طن و كميات إضافية محتملة تقدر ب5490 طن ، مع العلم أن الجزائر تملك مفاعلين نوويين في " درارية " و " عين وسارة " لأغراض البحث العلمي و الاستخدام السلمي للطاقة النووية، و تملك الجزائر أيضا مصادر للطاقة من الحرارة الجوفية .حيث تمتلك الجزائر ما يقرب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث : إعادة تأهيل القطاع الصناعي

على الرغم من الامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر وموقعها الجغرافي المتميز إلا أن الإقتصاد الجزائري مازال مغلقا ، حيث أن مستقبل القطاع الصناعي في الجزائر مرهونا بقدراته على إيجاد منافذ له في السوق الدولية، إلا أن وضع المؤسسة الصناعية الجزائرية يعرف محدودية قدرتها على خلق منتجات وفقا للمعايير الدولية كالجودة العالية و نقص التكلفة و الابتكار و القدرة على مواكبة التطورات التقنية و التكنولوجية و الطرق المستعملة في الإنتاج، مما يجعل منتجاتها مهددة بقوة المنافسة الأجنبية خاصة بعد فتح السوق المحلية أمام المؤسسات الأجنبية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 149.

<sup>2</sup> سمية موري ، مرجع سابق ، ص184.

و بعد إبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و ما يترتب عليها من زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، بات لزاما على الجزائر وضع برنامج لإعادة تنشيط قطاعها الصناعي من خلال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية لتصبح قادرة على خلق منتجات ذات جودة و قدرة تنافسية عالية تتماشى و المعايير الدولية، أو على الأقل تقترب من مستوى مثيلاتها الأجنبية المنافسة لها، ومن أجل تحقيق كل ما سبق تبنت الجزائر سنة 2008 بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة و كذا مؤسسات الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي تحت عنوان " البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة و تحسين القدرة التنافسية الصناعية في الجزائر "، و من بين أهداف هذا البرنامج تحديث و تطوير المحيط الصناعي لهذه المؤسسات سواء تعلق الأمر بتهيئة المناطق الصناعية و تجديد البنايات، أو بالعراقيل البيروقراطية التي قد تواجهها هذه المؤسسات ، إضافة إلى تحديث آليات الإنتاج أو الطرق المستعملة في العملية الإنتاجية المستخدمة من قبل المؤسسة الجزائرية، و من أجل تسهيل مهمة تجسيد ذلك تم استحداث هيئات خاصة تتولى مهتمتي التنفيذ و التسيير لهذا البرنامج، مهمتها الأساسية تقديم المساعدات المالية من بينها المديرية العامة لإعادة الهيكلة و الصناعة، اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية، صندوق ترقية المنافسة، صندوق ترقية الصادرات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 182-183.

### خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا للسياسة المالية للجزائر ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال الفترة (2009-2015) نستنتج أن النفقات العامة في الجزائر عرفت تطور كبير خلال فترة الدراسة أسرع من الإيرادات العامة ، حيث أن قيمة ميزانية التسيير كانت تساوي (2593.7 مليار دج ) سنة 2009 لتبلغ ( 4972.2 ) سنة 2015 ، أما بالنسبة لميزانية التجهيز فهي كانت تساوي (5386.1 آلاف دج ) سنة 2009 لتصل إلى (7965.3) سنة 2015.

أما بالنسبة للإيرادات العامة حسب إحصائيات الجريدة الرسمية فقد عرفت نمو بطيء خلال فترة الدراسة حيث إستمر إعتماؤها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية حيث كانت نسبتها 50% من مجمل الإيرادات وهذا ما جعل الإقتصاد الجزائري عرضة للمؤثرات الخارجية خاصة أسعار النفط .

وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة إنعدام التوازن البنوي بصورة عامة، بعبارة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس وقد تمثلت الإختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات حيث لاحظنا تطور عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة حيث كانت (-2404.8) في بداية الدراسة 2009 لتصل إلى (-4173.3) في 2015.

الخاصة



من خلال الدراسة اتضح لنا جليا أنه لا يمكن إطلاقا إنكار الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث حاولنا من خلال موضوع البحث استعراض مدى تأثير السياسة المالية على التنمية الاقتصادية وخاصة بالنسبة للدول التي تعاني من نذب غي مواردها المالية اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية ، وزيادة نشاطها الاقتصادي ولذلك فهي تستخدم كل الوسائل والإمكانيات لتوفير الموارد المالية اللازمة للوصول إلى هذا الهدف .

ترجع أهمية السياسة المالية في توفير الموارد المالية لتتمكن الدولة بالقيام بدورها الرئيسي في إحداث التنمية وذلك من خلال البرامج والخطط التي تتبناها لتمويل التنمية ، مستخدمة مجموعة من الأدوات المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات والموازنة العامة ، وهنا نتجه للقول أن السياسة المالية لأي دولة تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.

- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار .

من خلال دراستنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2015 توصلنا إلى أن هذه الأخيرة ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل نسبي لاسيما الصعيد الاجتماعي وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة ، أما على الصعيد الاقتصادي فقد سجلت معدلات نمو لا بأس بها بالرغم من بعض الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم مما أدى إلى فقدان القدرة الشرائية مما سبب انخفاض في الطلب الكلي لكن و قبل نهاية 2015 وبداية 2016 حدث خلل في التوازن الاقتصادي للجزائر وهذا راجع بالأساس إلى لانخفاض الحاد لأسعار النفط الذي يشكل نسبة كبيرة من إيرادات الجزائر بما اثر على سياستها المالية والاقتصادية الأمر الذي ترجمه قانون المالية لسنة 2016 وإعلان الحكومة عن سياسة التقشف وتراجع هن العديد من المشاريع التنموية في البلد .

إضافة إلى ما تقدم فقد توصلنا ومن خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة التي نوردها

كما يلي :

- السياسة المالية تعتبر مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث أن لها أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية وقد شهدت تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الاقتصادية. بدءا من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية فالفكر الكنزوي مرورا بنماذج هانس وانتروب في السياسة المالية .
- تعد السياسة المالية أهم أداة للدول لضبط توازنها الاقتصادي وتحقيق اقلعتها التنموية .
- للإيرادات العامة الدور البارز و الفعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة .
- تشكل التبعية إزاء المؤثرات الخارجية كالسعر النفط والصرف عائقا كبيرا لتحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية خاصة بالنسبة لتلك التي تعتمد اعتمادا كبيرا على عائداتها من ثرواتها الطبيعية الجزائر مثال على ذلك.
- أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي حيث لاحظنا ارتفاع كبير جدا بالنسبة للنفقات الحكومية في الفترة المدروسة مقابل انخفاض في الإيرادات لاسيما خلال منتصف 2013 وبداية 2015 والى غاية السنة الحالية بسبب انخفاض أسعار النفط، مما يشكل تهديدا حقيقيا للبنية الاقتصادية للبلد ويؤثرا تأثيرا كبيرا أيضا سياساتها المنتهجة الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية ويعيد للأذهان أزمتي 1982 و1986 وما انجر عنهما لاحقا من ازمت سياسية واقتصادية واجتماعية .
- في ختام هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تحافظ على استقرار والتوازن الاقتصادي الجزائري لما يضمن الحفاظ على موارد البلد الطبيعية والمالية :

- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة " المؤسسات الإنتاجية " بما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني.
- ضرورة الاهتمام بالطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح ... إلخ لتخفيف العبء على الطاقة النفطية الغير مستقرة .
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.
- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجبائية العادية.
- الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها، ونشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي .
- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة يجب إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

# قائمة المصادر والمراجع

### I- المصادر :

- (1) الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخة في 2008/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2009.
- (2) الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 2009/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2010.
- (3) الجريدة الرسمية، العدد 80، المؤرخة في 2010/12/29 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2011.
- (4) الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 2011/12/29 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2012.
- (5) الجريدة الرسمية، العدد 72، المؤرخة في 2012/12/26 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2013.
- (6) الجريدة الرسمية، العدد 68، المؤرخة في 2013/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2014.
- (7) الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 2014/12/31 ، المتضمنة قانون المالية لسنة 2015.
- (8) الجريدة الرسمية، العدد 28 ، قانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية .
- (9) الجريدة الرسمية، قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية .
- (10) مشروع قانون المالية لسنة 2016.
- (11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015 .

### II- المراجع :

أولا : باللغة العربية

#### 1- الكتب

1- ابو منصف ( \_\_\_\_\_ ) ، مدخل للتنظيم الاداري و المالية العامة ، الجزائر : دار المحمدية للنشر

والتوزيع ، ( د . س . ن ) .

- 2- الجمال (هاشم مصطفى) ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الاسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة ) ، ( د . ب . ن ) : دار الفكر الجامعي ، 2006.
- 3- الوادي (محمود حسين ) ، عزام ( زكريا احمد ) ، مبادئ المالية العامة ، عمان : دار الميسرة ، 2007 .
- 4- الحاج (طارق) ، المالية العامة ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2009.
- 5- الطوايبي (محمد حلمي) ، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة ، دراسة مقارنة ، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2007.
- 6- الكفراوي (عوف محمود) ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ( دراسة تحليلية مقارنة ) ، الاسكندرية : مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997.
- 7- العقادي (مدحت محمد) ، مقدمة في التنمية والتخطيط ،بيروت : دار النهضة العربية ، 1980.
- 8- الغانى (حمدي أحمد) ، اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق ، دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي و الاقتصادي ، مصر : دار المصرية اللبنانية ، 1992 .
- 9- بعلي (محمد الصغير ) ، ابو العلاء (يسري ) ، المالية العامة ، عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2003 .
- 10- برحماني ( محفوظ ) ، المالية العامة في التشريع الضريبي ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2015 .
- 11- دراز ( حامد عبد المجيد ) ، حجازي ( المرسي السيد ) ، مبادئ المالية العامة ، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، 2004.
- 12- دراز ( حامد عبد المجيد) ، السياسات المالية ، الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب ، 2000 .

- 13- زغود (علي)، المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .
- 14- حشيش (عادل أحمد)، اساسيات المالية العامة، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1992.
- 15- عامر (وحيد مهدي)، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي ( النظرية والتطبيق )، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010.
- 16- عبد الحميد (عبد المطلب)، نظرية الاقتصادية، (د . ب . ن) : الدار الجامعية، 2000 .
- 17- عبد العظيم (حمدي)، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007 .
- 18- عبد القادر (نجم الدين حسين صوفي)، السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الاسلامي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015 .
- 19- عجام (ميثم صاحب)، مسعود (علي محمد)، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، عمان: دار البداية، 2014.
- 20- عجمية (محمد عبد العزيز)، ناصف (ايمان عطية)، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية: قسم الاقتصاد بجامعة الاسكندرية، 2000.
- 21- عطوي (فوزي)، المالية العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
- 22- عصفور (محمد شاكر)، اصول الموازنة العامة، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2008 .
- 23- قدورة (زهير احمد)، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته، عمان: دار وائل، 2012.
- 24- شباط (يوسف)، المالية العامة والتشريع المالي، دمشق: جامعة دمشق، 2009.

25- غدیر ( هیفاء غدیر ) ، السیاسة المالیه والنقدیه ودورها التتموی فی الاقتصاد السوری ، دمشق : منشورات الهیئة العامة السوریة للکتاب ، 2010.

### 2- الدوريات :

1- حمزة فطیمة ، عطیة حلیمة ، " ممارسات السیاسة النقدیه وأثرها علی التوازن الخارجی فی الجزائر للفترة (2002-2014) " ، مداخلة ألقیت ضمن أشغال " فعالیة السیاسة النقدیه فی الدول النامیه، تجارب الماضي وتحديات المستقبل" یومی 17 ، 18 نوفمبر 2015 ، کلیة العلوم الاقتصادية والتجاریة وعلوم التسییر ، جامعة حسیبیه بن بوعلی الشلف.

### 3- الدراسات غیر المنشورة :

1- أریا الله ، محمد ، " السیاسة المالیه ودورها فی تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر - " ماجستیر ، (قسم العلوم الاقتصادية ، کلیة العلوم الاقتصادية والتجاریة وعلوم التسییر ، جامعة الجزائر 3 ) ، 2010 - 2011.

2- ببی ، یوسف ، " اثر تقلبات اسعار النفط علی السیاسة المالیه فی الجزائر 2000 - 2010 " ، ماجستیر ، (قسم العلوم الاقتصادية ، کلیة العلوم الاقتصادية والتجاریة وعلوم التسییر ، جامعة الجزائر 3 ) ، 2011 - 2012.

3- درواسی ، مسعود ، " السیاسة المالیه ودورها فی تحقیر التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004 " ، اطروحة دكتوراه ، (قسم العلوم الاقتصادية ، کلیة العلوم الاقتصادية والتجاریة وعلوم التسییر ، جامعة الجزائر ) ، 2005 - 2006.



- 4- زويش ، سمية ، "السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر - 2014/2000 " ، ماستر ، (قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة) ، 2014-2015.
- 5- موري ، سمية ، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر " ماجستير ، ( قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان ) ، 2009-2010.
- 6- مفتاح ، فاطمة " تحديث النظام الميزاني في الجزائر " ، ماجستير ، ( تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلعايد - تلمسان - ) ، 2010-2011.
- 7- سالكي، سعاد ، " دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي - " الماجستير ، ( كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ) ، 2010-2011 .
- 8- سيلام ، حمزة ، ولد بزيو ، فاتح ، " فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر ( 2000 - 2014 ) - " ، ماستر ، ( قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة اوكلو محند اولحاج - البويرة - ) ، 2013-2014.
- 9- شويرفات ، عبد القادر ، " أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول النامية - دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر 1989-2014 " ، ماستر ، ( قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ) ، 2014/2015.

- 10- شرفي، بلقاسم، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية -دراسة حالة الجزائر 2001/2014- "ماستر،(قسم العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2012-2013 .
- 11- تكواشت ، عماد ، " واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر " ، ماجستير ، (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر - باتنة-) ، 2011-2012.
- 12- غالم ، سعدية ، منال ، غطاس ، " السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر - 2001 - 2013 - " ماستر ( جامعة اوكلو محند اولحاج - البويرة - ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ) ، 2014-2015.

### المقالات :

- 1) أنيس نوري ، مشروع قانون المالية 2016 : زيادات في أسعار البنزين و الكهرباء و قسيمة السيارات تنتظر موافقة نواب البرلمان ، " النصر " ، متحصل عليه :

<http://www.annasronline.com/index.php/p17:56/19/05/2016>

- 2) زهية ر ، إيمان م ، كل شيء عن قانون المالية للعام 2016 ، " جزايرس " متحصل عليه :

<http://www.djazairss.com/elbilad/244191.17:30-2016/05/19/>

- 3) حفيظ صواليلي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة ، " الخبر " متحصل عليه:

<http://www.elkhabar.com/press/article/11974/#sthash.ftHKjyND.dpuf-05-16/>

/21:24/2016

4) عبد الرحمان خيري ، إرتفاع معدل التضخم السنوي في الجزائر الى 5.0 % "عين وسارة"، متحصل عليه:

<http://ainousseraonline.com/ar/12:00-2016/04/26>

5) فضيلة بودريش ، "تدابير التخفيف على الجباية البترولية مؤشّر مهم" ، "الشعب" ، متحصل عليه :

<http://www.ech-chaab.com/ar/widgetkit//16/05/2016-23:25>

### ثانيا : باللغة الأجنبية

- 1- Gilbert Abraham-Frois , Economic Politique, Économica , 7<sup>eme</sup> Édition , 2000.
- 2- Levine Chars And Rubin Jrene , Fiscal Stress And Public Policy Sag Publication , Beverly Helis, London , 1980.
- 3- Dominik Salvadore , Eugene Diulio : Principes D'économie. (cours et problèmes ; séries schaum). MG.graw.Hill. paris.1984.
- 4- Weintroub Classical Keynesianism , Monetrary and The Price Livel Chilton Philadephia , 1970.

# فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان
01	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية
02	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية
03	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية
04	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية
05	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية
06	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية
07	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية
08	جدول يوضح قيمة ميزانية التسيير للجزائر خلال الفترة ( 2009-2015 )
09	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2009 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )
10	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2010 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )
11	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2011 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )
12	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2012 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )
13	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )
14	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )
15	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات ( بالآلاف دج )
16	جدول يوضح ميزانية التجهيز خلال الفترة ( 2009-2015 )
17	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2009

## قائمة الجداول والأشكال

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2010	18
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2011	19
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012	20
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013	21
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014	22
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015	23
جدول يوضح قيمة الإيرادات لمدة الدراسة ( 2009 - 2015 ) (الوحدة مليار دينار )	24
جدول يوضح رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة (2009 - 2015) ( الوحدة مليار دينار )	25
جدول يوضح نسبة الجباية البترولية من مجمل الإيرادات ( 2009-2015 )	26
تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من ( 2009-2015 )	27
تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 2009-2015 ) الوحدة :%	28
تطور معدلات صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	29

فهرس الأشكال :

العنوان	رقم الشكل
رسم بياني يوضح قيمة ميزانية التسيير لفترة ( 2009-2015 )	01
رسم بياني يوضح قيمة ميزانية التجهيز للجزائر خلال فترة ( 2009-2015 )	02
رسم بياني يوضح قيمة الإيرادات في الجزائر خلال الفترة ( 2009-2015 )	03
رسم بياني يوضح قيمة النفقات والإيرادات خلال فترة ( 2009-2015 )	04
جدول يوضح نسبة الجباية البترولية من مجمل الإيرادات ( 2009 - 2015 )	05
تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من ( 2009-2015 ) الوحدة مليار دولار	06
تطور معدلات التضخم خلال الفترة ( 2009-2015 )	07
تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ( 2009-2015 )	08

سعت هذه الدراسة للإجابة على إشكالية أساسية مفادها : ما مدى مساهمة السياسة المالية في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في فترة الممتدة ما بين (2009-2015) إجابة منا على هذا التساؤل تطرقنا بالتشخيص الدقيق للمتغيرات التي بنيت عليها الدراسة وذلك بالتعرف على ماهية السياسة المالية لإزالة الغموض حولها عن طريق تقديم مجموعة من التعريفات وتحليلها بالإضافة إلى التطرق إلى أهم أهدافها وأدواتها والعوامل المؤثرة فيها ، كما تناولنا السياسة المالية من وجهة نظر المدارس الاقتصادية الكبرى في هذا المجال ، أما عن الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة السياسة المالية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية خلال الفترة من (2009-2015) ، وذلك بالتطرق لواقع السياسة المالية في الجزائر بدراسة السياسة الإنفاقية والإيرادية ومدى تحقيقها للموازنة العامة في نفس الفترة ، خالصين في الأخير إلى استعراض آفاق السياسة المالية للجزائر وأهم تحدياتها لاسيما في ظل قانون المالية الجديد 2016 .

This study sought to answer the problem to the effect: What is the contribution of fiscal policy in Algeria in achieving economic development in the period between the period (2009-2015)? Through this question, we talked to diagnose the exact variables upon which the study and that by addressing the identification of what fiscal policy to remove the ambiguity around and by providing a set of definitions and analysis in addition to addressing the most important objectives, tools and factors affecting it, as we dealt with fiscal policy from an economic point of schools classical and Keynesian also from the point of neo Alknzion, but in the practical side, we have a study of fiscal policy in Algeria and its impact on economic development during the period (2009-2015), in addressing the reality of fiscal policy in Algeria through the study of politics spending or resource and how to achieve the general budget through the period of the study, and then determine the prospects for fiscal policy to Algeria under the new Finance Act 2016.



الفهرس

# الفهرس

الصفحة	العنوان
	شكر وعران
	الإهداء
أ-ح	مقدمة
	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة
2	تمهيد
3	المبحث الأول : ماهية السياسة المالية
3	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية
3	الفرع الأول : تعريف السياسة المالية لغة
4	الفرع الثاني : تعريف السياسة المالية إصطلاحا
6	المطلب الثاني : أنواع السياسة المالية
7	1- السياسة المالية التوسعية
8	2- السياسة المالية الإنكماشية
9	المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية
11	المطلب الرابع : أدوات السياسة المالية
12	الفرع الأول : الإيرادات العامة
20	الفرع الثاني : النفقات العامة
26	الفرع الثالث : الموازنة العامة
29	المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في إعداد السياسة المالية
29	المطلب الأول : العوامل السياسية
32	المطلب الثاني : العوامل الادارية
35	المطلب الثالث : النظام الإقتصادي
42	المبحث الثالث : السياسة المالية وفق منظورات ونماذج المدارس الاقتصادية
42	المطلب الأول : السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيك
44	المطلب الثاني : السياسة المالية في الفكر الكنزي
48	المطلب الثالث : السياسة المالية في الفكر الكنزي الجديد ( الكنزيون الجدد )
51	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : السياسة المالية للجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي العام(2009- (2015)

## الفهرس

53	تمهيد
54	المبحث الأول : السياسة المالية للجزائر للفترة ( 2009 - 2015 )
54	المطلب الأول : سياسة النفقات العامة في الجزائر
54	الفرع الأول : النفقات العامة في الجزائر
58	الفرع الثاني : تحليل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)
78	المطلب الثاني : السياسة الايرادات العامة في الجزائر
78	الفرع الأول : الإيرادات العامة في الجزائر
81	الفرع الثاني : تحليل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)
90	المطلب الثالث : الموازنة العامة
90	الفرع الأول : تعريف الميزانية العامة في التشريع الجزائري
91	الفرع الثاني : مبادئ الموازنة العامة في الجزائر
93	الفرع الثالث : دورة الميزانية العامة في التشريع الجزائري
95	المبحث الثاني : التوازن الاقتصادي العام للجزائر وعلاقته بالسياسة المالية
95	المطلب الاول : التوازن المالي الداخلي ( 2009 - 2015 )
96	الفرع الأول : رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)
97	الفرع الثاني : تحليل رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)
98	المطلب الثاني : التوازن المالي الخارجي
98	الفرع الأول : مفهوم ميزان المدفوعات
100	الفرع الثاني : ميزان المدفوعات في الجزائر
102	المطلب الثالث : التوازن النقدي ( التضخم وسعر الصرف )
103	الفرع الأول : التضخم
105	الفرع الثاني : سعر الصرف
107	المبحث الثالث : آفاق السياسة المالية في الجزائر في ظل قانون المالية 2016
108	المطلب الاول : قانون المالية لسنة 2016 إعادة رسم السياسة المالية
108	الفرع الأول : قطاع الداخلية والجماعات المحلية
109	الفرع الثاني : قطاع الطاقة
110	الفرع الثالث : قطاع العدالة
111	الفرع الرابع : قطاع الصناعة والمناجم
111	الفرع الخامس : قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
112	الفرع السادس : قطاعالأشغال العمومية

## الفهرس

112	الفرع السابع : قطاع التجارة
113	الفرع الثامن : قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام
113	الفرع التاسع : قطاع التربية الوطنية
113	الفرع العاشر : قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
114	الفرع الحادي عشر : قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
114	المطلب الثاني : الآثار المتوقعة لقانون المالية 2016
114	الفرع الأول : الآثار الإيجابية
115	الفرع الثاني : الآثار السلبية
116	المطلب الثالث : تحديات الاقتصاد الجزائري وآفاق القضاء على التبعية البترولية
116	الفرع الأول : تشجيع الإستثمار
118	الفرع الثاني : تنمية مصادر الطاقة البديلة
119	الفرع الثالث : إعادة تأهيل القطاع الصناعي
121	خلاصة الفصل الثاني
122	الخاتمة
126	قائمة المصادر و المراجع
134	قائمة الجداول والأشكال
	الفهرس